

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات
بعنوان:

دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع
الاستثمارية

دراسة حالة مؤسسة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية - فرع غرداية -

من إعداد الطالبتين:

مزوي سميرة

محافظ حليمة

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2023/06/14

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتورة/ بوعبدلي أحلام (أستاذة.....، جامعة غرداية) رئيسا

الدكتورة / بن عبد الرحمان ذهيبية (أستاذة محاضر أ، جامعة غرداية) مشرفا ومقررا

الدكتور / طويطي مصطفى (أستاذ.....، جامعة غرداية) ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات
بعنوان:

دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع
الاستثمارية

دراسة حالة مؤسسة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية - فرع غرداية -

من إعداد الطالبتين:

مزوي سميرة

محافظ حليلة

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2023/06/14

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتورة/ بوعبدلي أحلام (أستاذة، جامعة غرداية) رئيسا

الدكتورة / بن عبد الرحمان ذهيبية (أستاذة محاضرة، جامعة غرداية) مشرفا ومقررا

الدكتور / طويطي مصطفى (أستاذة، جامعة غرداية) ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿... يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ... ﴿المجادلة -11﴾

صدق الله العظيم.

إهداء

أهدي ثمار جهدي إلى أسباب وأسرار النجاح والصلاح والفلاح

إلى من تعهداني بصغري تربية وتعلّيمًا وأوصاني ربي بالدعاء لهؤلاء "وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرًا"

إلى أحلى كلمة نطق بها لساني إلى رمز الحنان والعطاء.. إلى من وقفت معي طيلة مشواري الدراسي وأمطرتني

دعاء إلى نور بصيرتي اليك أسدي بنحاحي

أمي الغالية

إلى قدوة حياتي وسلاح ماساتي وسيد أُمالي ونقطة قوتي إلى الذي لم يبخل علي بشيء ودفعني إلى طريق

النجاح

أبي الغالي

إلى من شاركت معهم طعم الحياة ومعهم تحلو مرارة الأيام إلى سندي وملاذي بعد الله إخوتي

سليمان، وعبد الرزاق، علي، أشرف

وإلى أخواني وردة، صليحة

وإلى زوجات أخوتي سهام، ميرة

إلى أبناء أخوتي وصال، رياض، حاتم، وإلى كتكوتة دانية

إلى أعمامي، عماتي وخلاتي، وإلى كافي الأقارب

إلى صديقتي وأختي التي لم تلدها أُمي بن زمان حنين، وإلى صديقتي وأختي التي تقاسمت معي هذا العمل مزوي

سميرة وإلى كل صديقاتي وأصدقائي

إلى جميع من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم لساني

حليمة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهم الله تعالى

" و قضى ربك الا تعبد الا إياه و بالوالدين إحسانا " من سورة الإسراء الآية 23.

التي وضعت الجنة تحت قدميها إلى نبع الحنان و الجنان من أفنت عمرها من أجلي أمي "مزخرف عائشة"

حفظها الله تعالى

إلى من قهر المعاناة و ضاق مر الحياة من أجل تحقيق أمالي والدي "مزوي ناظم" حفظه الله

أهدي ثمرة جهدي إلى روح أخي الغالي رحمه الله "ياسين"

إلى من تجمعي معهم المشاعر و أحلى الذكريات أخوتي "جميلة" "زينب" "عبد الرحمان" "جمال وزوجته عايدة"

"إدريس و زوجته أسماء" "قدور"

إلى كتاكيت العائلة "رمة" "محمد لمين" "ياسين" "ريتال" "بسمة إحسان" و صغيرة العائلة "سيرين زهرة"

إلى خالاتي و أعمامي و كل الأهل و الأقارب كل واحد بإسمه

إلى صديقتي التي شاركتني هذا العمل "محافظ حليلة"

إلى جميع طلبة دفعة ماستر إقتصاد و تسيير مؤسسات دفعة 2023/2022 و كل أساتذي بالجامعة

إلى كل من أعطوني التوجيهات و الإرشادات و كل من قدم لي يد العون

أهدي لكم جميعا راجية من الله عزوجل أن يعلمنا ما ينفعنا و أن ينفعنا بما علمنا و يزدنا علما

سميرة

الشكر و التقدير

الحمد والشكر لله الذي أنعم علينا ووقفنا لإتمام هذا العمل

نتقدم بالشكر إلى الوالدين الكريمين أطل الله في عمرها

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا الفاضلة " بن عبد الرحمان ذهبية" على

تفضلها

بالإشراف على هذا البحث وعلى وقتها الثمين ونصائحها القيمة وتوجيهاتها

السديدة

إلى كل من سهل لنا إجراء الدراسة الميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

لتعاونهم معنا وتقديم المعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل

ونتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة، فلهم منا

كل الشكر و العرفان

ونشكر كل من ساهم من بعيد وقريب في إتمام هذا البحث.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإستثمارية، تم إسقاطها على مشروع مؤسسة ممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع غرداية، حيث تمثل نشاطها في الصناعة الغذائية للمخبوزات، وباستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وبالاعتماد على معطيات الوكالة، قمنا بتقييم المشروع الاستثماري استنادا إلى بعض معايير اختيار الاستثمارات وتحليل التعادل على مدى سبع سنوات.

خلصنا إلى أن المشروع يحقق مبيعات أعلى من نقطة التعادل خلال فترة الدراسة، وخلصنا أيضا إلى أن تحليل التعادل يؤثر على دراسة الجدوى الاقتصادية واختيار المشروع الاستثماري الأنسب، من خلال ارتباطه بمعايير اختيار الاستثمارات، وبالتالي فهو يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: تحليل التعادل، جدوى إقتصادية، مشاريع إستثمارية، رقم الأعمال، تكاليف ثابتة، تكاليف متغيرة.

Abstract :

This study aimed to highlight the role of parity analysis in determining the economic feasibility of investment projects, It was projected on a project funded by the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship, Ghardaia branch. where its activity in the food industry for baked goods. By using the descriptive and analytical approach and relying on the data of the agency, We evaluated the investment project based on some criteria for selecting investments and break-even analysis over seven years.

We concluded that the project achieves sales higher than the break-even point during the study period. We also concluded that the break-even analysis affects the economic feasibility study and the selection of the most appropriate investment project, through its association with investment selection criteria, and thus helps in rationalizing investment decisions.

Keywords: break-even analysis, economic feasibility, investment projects, turnover, fixed costs, variable costs.

قائمة المحتويات

الصفحة	عنوان المحتوى
IV	الإهداء
VI	شكر وتقدير
VII	الملخص
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الجداول
VII	قائمة الملاحق
XIII	قائمة الاختصارات والرموز
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتحليل التعادل ودراسة الجدوى الاقتصادية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وتحليل التعادل
3	المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية
3	الفرع الأول: تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية وخصائصه
5	الفرع الثاني: أنواع ومتطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية
7	الفرع الثالث: أهمية وتصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية
9	الفرع الرابع: مشاكل وصعوبات دراسة الجدوى الاقتصادية
10	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية و معايير تقييمها في ظل حالة التأكد
10	الفرع الأول: مفهوم الاستثمار وتصنيفاته
11	الفرع الثاني: مفهوم المشروع الاستثماري و خصائصه
12	الفرع الثالث: أهداف المشروع استثمار و مراحلها
16	الفرع الرابع: معايير التقييم في ظل ظروف التأكد
20	المطلب الثالث: الإطار العام لتحليل التعادل
20	الفرع الأول: مفهوم تحليل التعادل
21	الفرع الثاني: فرضيات نظرية تحليل التعادل
22	الفرع الثالث: أقسام واستخدامات نقطة التعادل
23	الفرع الرابع: طريقة حساب تحليل التعادل

26	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
33	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
38	المطلب الثالث: مميزات الدراسات الحالية
39	الفرع الأول: تحليل الدراسات السابقة
41	الفرع الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
45	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة ممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE
52	تمهيد
53	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة
53	المطلب الأول: طريقة إجراء الدراسة
53	الفرع الأول: إختيار المؤسسة محل الدراسة
53	الفرع الثاني: أهم بيانات متعلقة بالمشروع
57	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
57	الفرع الأول: أدوات المستخدمة
57	الفرع الثاني: معايير اختيار الإستثمارات المستخدمة في تقييم مشروع مخبزة صناعية
59	الفرع الثالث: تقييم المشروع حسب معيار تحليل التعادل
60	المبحث الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها
60	المطلب الأول: نتائج الدراسة
60	الفرع الأول: تقييم مشروع مخبزة صناعية حسب معايير إختيار الإستثمارات
63	الفرع الثاني: حساب نقطة التعادل
68	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
68	الفرع الأول: تحليل نتائج
72	الفرع الثاني: إختبار فرضيات الدراسة
74	خلاصة الفصل
76	الخاتمة
80	قائمة المراجع
6	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية	07
(2-1)	مراحل دورة المشروع	16
(3-1)	التمثيل البياني لنقطة التعادل	20

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	أهداف المشروع الاستثماري	(1-1)
54	هيكل التمويل	(1-2)
54	اهتلاك القرض البنكي	(2-2)
55	الميزانية الافتتاحية	(3-2)
56	تحديد رقم الأعمال التقديري	(4-2)
61	حساب تدفقات النقدية	(5-2)
62	حساب القيمة الحالية الصافية للمشروع	(6-2)
63	تحديد معدل العائد الداخلي	(7-2)
63	استهلاكات الشهري	(8-2)
64	استهلاك الدورة	(9-2)
64	رواتب المستخدمين ومصاريف الاجتماعية	(10-2)
66	بقية المصاريف السنوية	(11-2)
67	حساب نقطة التعادل	(12-2)
68	حساب نقطة التعادل بالأيام	(13-2)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
87	هيكل التمويل	الملحق رقم 01
88	الاستهلاكات الشهرية	الملحق رقم 02
89	رواتب المستخدمين و المصاريف الاجتماعية	الملحق رقم 03
90	الميزانية الافتتاحية	الملحق رقم 04
91	جدول حسابات النتائج التقديري	الملحق رقم 05

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز أو اختصار	مصطلح باللغة الأجنبية	مصطلح باللغة العربية
ANADE	L'agence Nationale d'appui et de Développement de L'entreprenariat	الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية
CA	Chiffre d'affaires	رقم الأعمال
CF	Cout fixe	تكاليف الثابتة
DR	Délai de récupération	فترة الإسترداد
IP	Indice de profitabilité	مؤشر الربحية
PMe	Point d'égalité	نقطة التعادل
PNR	Prêt non equivalent	قرض غير مكافئ
Rm	Perméabilité moyenne du milieu	معدل المردودية المتوسطة
TRI	Taux de rendement interne	معدل العائد الداخلي
VAN	Valeur actuelle nette	القيمة الحالية الصافية
CV	Cout Variable	تكاليف المتغيرة

المقدمة

أ- توطئة:

كانت المشاريع في قدم تبنى على أسس بدائية تخلو من دراسة العلمية الدقيقة فوجدت الشركات في بيئة الأعمال والمستثمرين وحتى الحكومات أن هنالك كما ضخما من خسائر يحدث نتيجة عدم معرفة البيئة المحيطة بالمشروع قبل إنشائه.

وبالنظر لأهمية البالغة التي تكتسبها المشاريع الاستثمارية فقد بات من ضروري دراستها بصفة شاملة وتقييمها بالاعتماد على أسس علمية وأكثر موضوعية ودقة لتؤدي إلى تحقيق الهدف الذي أنشأت من اجله وذلك بالاستعانة بدراسة الجدوى الاقتصادية التي تشكل إحدى الأدوات الهامة لتخطيط الإستراتيجي والتي تساهم في وضع المعايير اللازمة لترشيد قرار الاستثماري وتحقيق الأمل للموارد الاقتصادية في ظروف تتسم بالمخاطرة وعدم تأكد، كما أنها تشكل أساس علمي لتقييم المشروعات وتعبير عن الاهداف التي يتبناها كل من المستثمر الخاص والدولة.

ومن بين العديد من الطرق والأساليب في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية يعتبر تحليل التعادل أحد أهم المعايير المستخدمة وأساليب التخطيطية والرقابية وتقييم التشغيل إذ تكمن فائدته في حساب رقم الاعمال اللازم لتغطية التكاليف وتاريخ بداية تحقيق الأرباح وتوقع النتيجة.... الخ، كما يساعد مراقب التسيير في تخطيط للإنتاج ويمكنه من وصول إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في فترة موجزة، كما يعد تحليل التعادل أحد التحليلات الهامة للإدارة التي تمكنها من حصول على المعلومات المتعلقة بسلوك تكاليف والأرباح، ويعتبر جزء من تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والأرباح.

ب- طرح الإشكالية:

ومما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هو دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع غرداية ؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية، يُمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقصود بتحليل التعادل ؟ وكيف يتم تحديده؟
- هل لتحليل التعادل تأثير على دراسة الجدوى الاقتصادية واختيار المشروع الاستثماري الأنسب؟

- هل دراسات الجدوى الاقتصادية التي تقوم بها الوكالة كافية لاختيار أفضل المشاريع الاستثمارية؟

ج- فرضيات البحث:

قصد دراسة وتحليل هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على إشكاليته، تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : تحليل التعادل هو مستوى النشاط الذي يكون فيه مجموع الإيرادات يغطي مجموع التكاليف، ويمثل أحد التحليلات الهامة التي يمكن من خلالها الحصول على معلومات متعلقة بسلوك التكاليف والأرباح وكيفية تغيرهما تبعاً لحجم النشاط، ويمكن تحديده محاسبياً وبيانياً.

الفرضية الثانية : يؤثر تحليل التعادل على دراسة الجدوى الاقتصادية واختيار المشروع الاستثماري الأنسب، من خلال ارتباطه بمعايير اختيار الاستثمارات، وبالتالي فهو يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.

الفرضية الثالثة: تعد دراسات الجدوى الاقتصادية التي تقوم بها الوكالة كافية لاختيار أفضل المشاريع الاستثمارية.

ث- مبررات اختيار الموضوع:

يمكننا تقسيم مبررات اختيارنا لموضوع البحث إلى مبررات ذاتية وأخرى موضوعية، وذلك على النحو التالي:

● المبررات الذاتية:

الرغبة في تناول موضوع في دراسة الجدوى الاقتصادية .

● المبررات الموضوعية:

- إثراء رصيد المكتبة بمثل هذه المواضيع؛
- أهمية تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- فشل العديد من الاستثمارات نتيجة سوء القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية.

ج- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات بالإضافة إلى:

- التعرف على أهمية تحليل التعادل و مساهمته في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري؛
- التعرف على المعايير المستخدمة عند اتخاذ القرار الاستثماري و ابراز العلاقة بين هذه المعايير وتحليل التعادل؛
- مساعدة المستثمر والمؤسسة الممولة على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب استنادا إلى تحليل التعادل.

ح- أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية كبيرة و هذا من خلال ما يلي:

- تنبع أهمية البحث من أهمية تحليل التعادل ودوره في تحديد الجدوى الاقتصادية؛
- يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن مساهمة تحليل التعادل في الاختيار السليم والمناسب للمشاريع الاستثمارية التي تعظم ربحيتها التجارية ولتجنب مباشرة مشاريع فاشلة.

خ- حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع و التوصل إلى نتائج دقيقة، حصرنا الدراسة ضمن الإطار الزمني والمكاني، و ذلك على النحو التالي:

- الحدود الزمنية: غطت الدراسة فترة زمنية حديثة 2023 مدتها سبع سنوات مستقبلية؛
- الحدود المكانية: شملت الدراسة الميدانية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع غرداية والتي تزودنا ببيانات مؤسسة ممولة من طرفها.
- الحدود الموضوعية: تم إجراء دراسة الجدوى بتحليل ساكن في حالة التأكد التام.

د- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

قصد دراسة الموضوع وتحليله وبلوغ أهدافه، اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج الوصفي : عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بدراسة الجدوى الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها.

المنهج التحليلي : في الجانب التطبيقي عند دراسة مشروع المؤسسة الممول من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع غرداية.

كما تمت الاستعانة ببرنامج Microsoft Office Excel في حساب المعايير والنسب.

ذ- صعوبات الدراسة: أثناء إجراء هذه الدراسة، واجهتنا بعض الصعوبات حَدَّت من قُدرتنا على الوصول إلى نتائج أكثر دقة، نوردها كآلاتي:

- صعوبة إيجاد دراسات سابقة أجنبية متعلقة بموضوع الدراسة؛

- صعوبة إيجاد المؤسسة محل الدراسة التطبيقية وإن وجدت فمن الصعب الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة واللازمة من أي مشروع، الأمر الذي صَعَّب علينا إجراء الدراسة التطبيقية في وقت كافي.

ر- هيكل الدراسة:

قصد استيفاء الموضوع بما يُوفِّره من منهج يؤدي إلى اختبار فرضياته، اعتمدنا على تقسيم الدراسة إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، سبقتهما مقدمة تضمنت المحاور الأساسية للموضوع وإشكالية البحث، وتلتهما خاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها، ثم التَّوصيات المستمدة من هذه النتائج، وآفاق البحث، ويمكن تلخيص ما تضمنه الفصلين كآلاتي:

■ **الفصل الأول:** خصصناه للأدبيات النظرية والتطبيقية لتحليل التعادل ودراسة الجدوى الاقتصادية، بحيث

قسمناه إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية وخصائصها، ثم تناولنا أنواع ومتطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية، وأهمية وتصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية، بالإضافة إلى مشاكلها وصعوباتها، ثم وقفنا على مفاهيم أساسية حول الاستثمار وتصنيفاته، بالإضافة إلى مفهوم المشروع الاستثماري وخصائصه وكذا أهداف المشروع ومراحلها، ثم تناولنا أهم معايير تقييم المشاريع في ظل حالة التأكد والتي استخدمت في الدراسة التطبيقية، وتطرقنا إلى الاطار العام لتحليل التعادل، حيث ركزنا على مفهومه وفرضياته وأقسام واستخدامات نقطة التعادل وطريقة حسابها، أما المبحث الثاني فاستعرضنا أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وذلك للاستفادة من منهجيتها ونتائجها في توضيح واستخلاص الاختلافات بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية .

- **الفصل الثاني:** خصصناه لدراسة حالة مشروع مؤسسة صناعية ممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع غرداية خلال فترة 7 سنوات وذلك ضمن مبحثين، تطرقنا في الأول إلى طريقة إجراء الدراسة وأدواتها المستخدمة، وفي المبحث الثاني قمنا بتحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية لدراسة

الجدوى الإقتصادية للمشاريع

الإستثمارية و تحليل التعادل

تمهيد:

تمثل المشروعات على اختلاف أنواعها وأحجامها فرصا هامة لدى الأفراد و المؤسسات على حد سواء، الأمر الذي جعلها تحظى باهتمام كبير في جميع الاقتصاديات، تسعى من خلالها المؤسسات إلى تحقيق أهداف المسطرة، يعد قرار الاستثمار من القرارات الاستراتيجية يتطلب اتخاذه اتباع منهجية علمية، تعرف بدراسة الجدوى الاقتصادية والتي تأخذ في الحسبان وكلا من المتسمة بالمخاطرة وعدم التأكد، ويكمن هدفها الرئيسي في تحديد إمكانية اتخاذ القرار بإقامة المشروع من عدمه.

سنتطرق في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية لدراسة الجدوى الاقتصادية بالإضافة إلى أسلوب تحليل التعادل، وذلك ضمن مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وتحليل التعادل.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وتحليل التعادل

تحتل دراسة الجدوى الاقتصادية أهمية حاسمة و كبيرة في إقامة المشروعات و من تم في ضمان إوائها لأعمالها و نشاطها بعد اقامتها و في استمراريتها و تطويرها و توسعها اللاحق خاصة إذا تم الأخذ في الإعتبار الجوانب الأساسية التي تتضمنها دراسة الجدوى الاقتصادية.

سنتناول في هذا المبحث الجانب النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية و المفاهيم الأساسية للمشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى الإطار العام لتحليل التعادل و ذلك ضمن ثلاثة مطالب

المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية و خصائصها وكذا أنواعها و متطلباتها ثم نتناول أهميتها و تصنيفاتها و صعوباتها.

الفرع الأول: تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية و خصائصها

أولاً: تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية

لقد أعطي لدراسات الجدوى عدد من التعريفات نذكر منها:

التعريف الأول: " هي عبارة عن سلسلة الأنشطة و المراحل المتتابعة و المكونة من عدد من الممارسات و البيانات التي تقضي في التحليل النهائي بإقرار انشاء مشروع استثماري معين من عدمه، سواء كان هذا المشروع جديداً أو توسعاً في مشروع قائم أو احلال مشروع قائم بمشروع آخر"¹.

التعريف الثاني: "دراسة الجدوى هي محاولة علمية جادة للتعرف على مدى صلاحية فكرة مشروع ما"²

التعريف الثالث: "يقصد بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما بأنها تلك الأساليب العلمية المحددة و المستخدمة في جمع البيانات و المعلومات المطلوبة و تحليلها بهدف التوصل إلى نتائج قاطعة عن مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه"¹

¹ جهاد فراس الطويلي، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 59

² زينب صالح الاشوح، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب و النشر، مدينة النصر، القاهرة، مصر، 2016، ص13

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف دراسة الجدوى على أنها: مجموعة متكاملة من الأساليب المحددة، التي تستعمل في جمع البيانات ودراستها وتحليلها من أجل تحديد صلاحية المشروع الاستثماري.

ثانيا: خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية

هناك العديد من الخصائص المميزة لدراسات الجدوى الاقتصادية نوجز أهمها في الخصائص التالية :

- أنها مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تتسلسل في شكل مراحل متتالية و متتابعة، و في كل مرحلة يتم دراسة جانب أو مجال معين؛
- دراسة جدوى لازمة لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها؛
- يتم في كل مرحلة استخدام مجموعة من الأساليب و الأدوات التحليلية تختلف عن الأخرى؛
- تتطلب دراسة جدوى اشراك عدد كبير من الخبراء المتخصصين لما تطلبه من أنواع مختلفة من المعارف الاقتصادية، التسويقية و الإدارية و المالية و التقنية... الخ²؛
- التعامل مع المستقبل حيث تعنى دراسة الجدوى بدراسة مدى امكانية تنفيذ فكرة استثمارية و اقرارها الآن ليتمد عمرها الافتراضي لتغطية سنوات طويلة مقبلة و هو الأمر الذي يعنى و بالضرورة أن كل محتواتها و نتائج مرحلتها تمثل تقديرات محتملة تحمل في طياتها احتمالات مطابقة الواقع أو الانحراف عنه الأمر الذي يعطى و في التحليل النهائي أهمية متزايدة لمراعاة الدقة في هذه التقديرات؛
- الأهمية القصوى لعنصر الزمن و الذي نقصد به تلك الفترة الزمنية المحصورة بين الانتهاء من اعداد الدراسة و الحصول على الموافقة الجهات المختصة بإنشاء المشروع و بين بداية التنفيذ الفعلي للمشروع حيث أن طول هذه الفترة الزمنية سيحدث و بالضرورة العديد من الانعكاسات السلبية المتمثلة في اتساع الفجوة و بين محتويات الدراسة و بين ما سيحدث في الواقع العملي³.

¹ عبد العزيز السيد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية الاستثمارية مع تطبيقات باستخدام MS Excel2007، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2012، ص 8.

² تمخدين نور الدين، دور و أهمية دراسات الجدوى في تقييم و تمويل المشروعات القطاع الخاص، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2019/2018، ص 29-30 (بتصرف)

³ بهاء الدين أمين، دراسات الجدوى الاقتصادية (دليل المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال و الأكاديميين و الاستشاريين و الطلاب)، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2013، ص 15-16.

الفرع الثاني: أنواع و متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية

أولاً: أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية

1- دراسة الجدوى الأولية: وهي عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، و التي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار اما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً، و نتيجة لهذه الدراسة يتم التخلي عن المشروع أو الانتقال إلى الدراسة التفصيلية¹.

ومن المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأولية ما يلي²:

- دراسة أولية عن الطلب المحلي و الأجنبي المتوقع على منتجات المشروع، و مدى حاجة السوق لها.
- دراسة أولية عن التكاليف الاجمالية للمشروع سواء كانت تكاليف رأسمالية أو تشغيلية.
- دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنياً، بتحديد احتياجات المشروع من العمال و المواد الأولية.
- دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح، و اختيار أفضلها.
- دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع سواء كان تمويل ذاتي أو من مصادر أخرى.
- دراسة أولية عن العوائد (الايادات) للمشروع المقترح.
- بيان مدى توافق المشروع مع العادات و التقاليد و القوانين السائدة في المجتمع.

2- دراسة الجدوى التفصيلية: وهي عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، و لكنها أكثر تفصيلاً و دقة و شمولية منها و هي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، و التي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها اما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ³ و تغطي دراسة الجدوى التفصيلية النواحي الآتية⁴:

❖ الدراسة التسويقية: تهدف إلى التطرق لظروف العرض و الطلب، و مستويات الأسعار و التنبؤ

بتطوراتها في المستقبل، كما يتم تحديد مواصفات المنتج و رسم الاستراتيجية التسويقية له؛

❖ الدراسة الفنية و الهندسية: و تهدف إلى امكانية تنفيذ المشروع من النواحي الفنية من تحديد الموقع و

¹ قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان الأردن، 2012، ص ص41-42

² رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، الجندرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2015، ص ص38-39

³ رائد محمد عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 39 .

⁴ زحوفي نور الدين، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية و المالية في اختيار و تقييم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة انشاء سوق الجملة للخضر و الفواكه بعين الدفلى)، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر 3، سنة جامعية 2013/2014، ص 48 (بصرف)

تخطيط الهنيسي للمشروع كما يتم تحديد العمالة و المواد الخام و تسلسل العملية الانتاجية؛
❖ الدراسة المالية و التمويلية: و تشمل تقدير ايرادات المشروع على مدى عمره الانتاجي و تحديد كيفية و طرق تمويل المشروع.

ثانيا: متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية

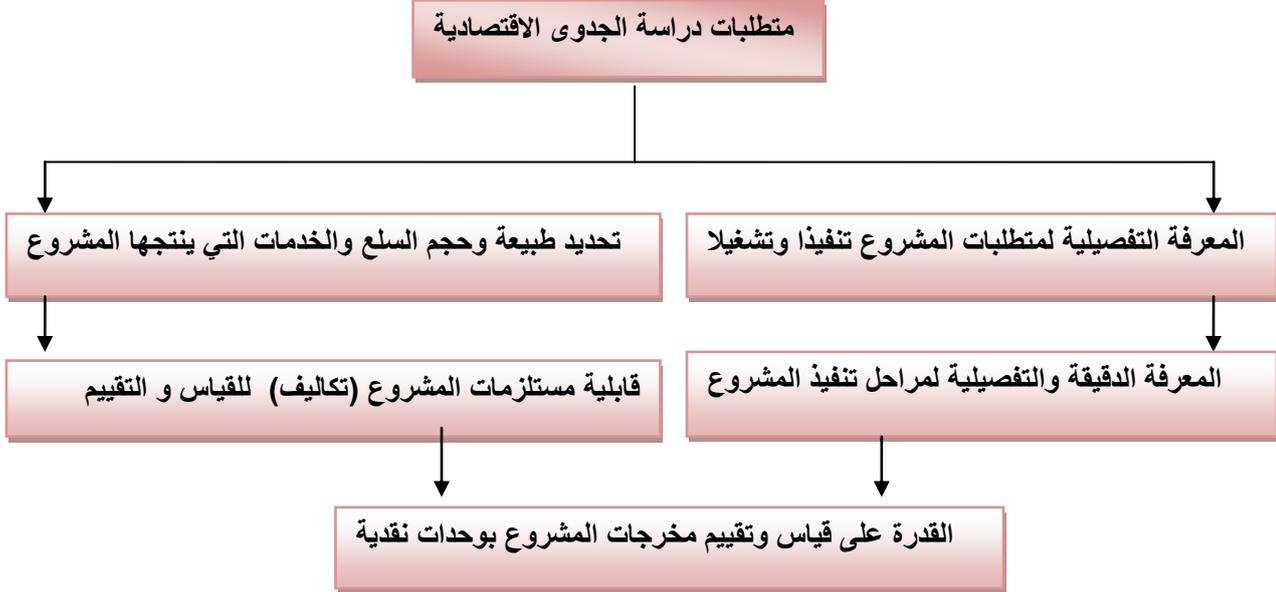
تتوقف سلامة و دقة النتائج التي تقدمها دراسة الجدوى الاقتصادية على نوعية البيانات و المعلومات و مصداقيتها، و تعد مطلبا أساسيا لضمان اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، أي اتخاذ القرار الاستثماري السليم، و حتى يمكن اخضاع المشروع للدراسة و التقييم لابد من توافر عدد من الشروط، و التي تعد بمثابة متطلبات، و تتمثل فيما يلي:

- المعرفة التفصيلية لمتطلبات المشروع: تنفيذا و تشغيليا، في الأسواق المحلية أو من الأسواق الخارجية و هذا يستلزم تحديد مقدار النقد الأجنبي اللازم لتوفير تلك المتطلبات في مرحلتي التنفيذ و التشغيل خلال عمر المشروع المتوقع، فضلا عن تكاليف المشروع بالعملة المحلية.
- تحديد طبيعة و حجم السلع و الخدمات التي سينتجها المشروع و مستويات الطاقة الانتاجية لغرض معرفة مدى قدرته على تلبية الطلب المحلي و الخارجي معا، و بذلك و في ضوء هذه المعلومات يصبح بالإمكان تقدير العوائد المتوقعة للمشروع عبر الفترات الزمنية من عمره المتوقع.
- المعرفة الدقيقة و التفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع و عمره الانتاجي و تثبيت ذلك بوحدات زمنية متعارف عليها كالسنة.
- قابلية مستلزمات المشروع (تكاليفه) و مخرجاته للقياس و التقييم، لأن الدراسة ستكون مستحيلة في حالة عدم القدرة على التعبير عن قيم المتغيرات.
- القدرة على قياس و تقييم مخرجات المشروع بوحدات نقدية.¹

¹ حمودة نصيرة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرار الاستثمار بالمشاريع الصغيرة و المصغرة (دراسة حالة عدد من المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، أطروحة الدكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، السنة الجامعية 2015/2016، ص ص 80-81

ومنه نستخلص متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية:

الشكل رقم(1-1): يمثل متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المراجع السابقة

الفرع الثالث: أهمية و تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية

إن دراسة جدوى الاستثمارية وإن كانت بوصلة يهتدي المستثمر بها الا أن أهميتها وتصنيفاتها لا تقتصر على المستثمر وحده وإنما تعداه لتشمل كل جهات التي لها علاقة بالمشروع و من هنا تأتي أهميتها و تصنيفاتها على النحو التالي :

أولاً: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية

1- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمستثمر:

تمثل أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمستثمر في:

- تعتبر دراسات الجدوى الأداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد حيث تساعد المستثمر على اختيار أفضل البدائل؛
- تجنب المستثمر المخاطرة و تستبعد المجالات التي لا عائد للاستثمار فيها و تحدد مدى العائد من المشروع المختار؛

- تعتبر النتائج و المعلومات التي تقدمها دراسات الجدوى للمستثمر الفرد مرشدا خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشروع حيث يمكن الرجوع لها دائما في مختلف مراحل التنفيذ.¹

2- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للجهات الرسمية:

- تكتسي دراسة الجدوى أهمية كبيرة للجهات الرسمية بحيث تمكنها من:
- التأكد من أن المشروع يتفق مع القوانين و الأنظمة الرسمية السارية، فلا يمكن الترخيص للمشاريع المخلة بالأمن (صناعة المتفجرات مثلا) أو المخلة بالصحة مثل المواد المخدرة؛
- التأكد من أن المشروع يتفق مع القيم و الأعراف و التقاليد الاجتماعية فلا يمكن الترخيص لمشروع مخل بالإذاب و الذوق العام؛
- التأكد من أن المشروع يتفق مع توجيهات خطط و برامج التنمية المعتمدة.

3- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للممولين:

- التأكد من قدرة المشروع على تحقيق دخل كاف للوفاء بالالتزامات نحو الممولين.
- التأكد من فرص نجاح المشروع، و توقع احتمالات تعثره و مدى تأثير ذلك على قدرة الوفاء بالالتزامات نحو المقرضين.
- التأكد من كفاية الضمانات المقدمة لسداد الدين في حال تعثر المشروع أو عجزه عن الوفاء بالتزاماته.

4 - أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمتعاملين في السوق المالية:

لا يجيز قانون السوق المالية طرح أسهم للاكتتاب العام الا بموجب نشرة اصدار للأسهم تتضمن ملخصا لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، و عقد تأسيس الشركة و نظامها الداخلي مبين فيه أسماء المؤسسين و مقدار مساهمة كل منهم، و أهداف الشركة و غاياتها، ليتيح الفرصة للمتعاملين في الأسهم الاطلاع على أوضاع الشركات المدرجة في السوق، ليقرروا على ضوء هذه المعلومات الجدوى من شراء أسهم الشركة و المضاربة فيها.²

¹ زحوفي نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34 (بتصرف).

² حمودة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-75

ثانيا: تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية

يمكن تصنيف دراسات الجدوى إلى ¹:

1- من حيث القائم بالتحليل: قد يقوم رجل أعمال أو مجموعة من رجال الأعمال أو الشركاء بدراسات جدوى لبعض الأفكار الاستثمارية التي يرغبون في تنفيذها، و في المقابل تقوم الحكومة عن طريق وزارة التخطيط في الغالب بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما تهمم الحكومة بتنفيذه، و بالتالي يظهر الاختلاف فالأولى دراسة جدوى تجارية خاصة هدفها خاص و الثانية دراسة جدوى اجتماعية عامة.

2- من حيث مستوى التحليل: يمكن تقسيم دراسات الجدوى من هذا الأساس إلى دراسات جدوى تمهيدية و أخرى تفصيلية.

3- من حيث التقسيم الوظيفي: هذه الدراسات تحتاج إلى توافر كفاءات و مؤهلات فنية تختلف من جزء إلى آخر داخل دراسات الجدوى، فهناك حاجة إلى رجال التسويق لدراسة حجم المبيعات المتوقعة و رسم استراتيجية تسويقية ملائمة، كما أن هنالك حاجة إلى مهندسين في مجال التربة و التصميم و التكنولوجيا بالاضافة إلى الحاجة لخبراء في التحليل المالي و رجال القانون و غيرهم.

4- من حيث الهدف: منها قياس المنافع الخاصة التي يحققها المشروع و تعود على ملاكته فقط، و قياس الآثار المباشرة و الغير المباشرة التي تعود على الاقتصاد القومي.

الفرع الرابع: مشاكل و صعوبات دراسة الجدوى الاقتصادية

بقدر ما تكون دراسة الجدوى الاقتصادية ذات أهمية كبيرة و أهداف رئيسية الا أنها تتصادف مع مجموعة من الصعوبات و العوائق من شأنها أن تخفض من قيمتها و وزنها و حتى في دورها في نجاح المشروع الاستثماري، نوجز البعض من هذه الصعوبات و المشاكل فيما يلي:

- عدم التوازن بين تكاليف اجراء دراسات الجدوى و حجم المشروع و رأس المال المخصص للاستثمار فيه؛
- صعوبة التنبؤ بالكثير من المتغيرات التسويقية و الفنية و المالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، و هو ما ينعكس سلبا على تلك القرارات، و ذلك بسبب تضارب السياسة الاستثمارية للدولة¹

¹ جهاد فراس الطيواني، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-27 (بتصرف)

- مع ازدياد حجم المشروعات تزداد صعوبة تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وخصوصا تحديد التكاليف، بالإضافة إلى أن بعض المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس الكمي وتأثيرها غير مباشر، وهو ما يتطلب الاستعانة بعلوم الإحصاء والاقتصاد القياسي، وبحوث العمليات، وغيرها².

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها في ظل حالة التأكد

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الإستثمار وتصنيفاته، بالإضافة إلى مفهوم المشروع الإستثماري وخصائصه وكذا أهداف المشروع ومراحله، ثم نستعرض أهم معايير تقييم المشاريع في ظل حالة التأكد والتي ستستخدم في الدراسة التطبيقية.

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار وتصنيفاته

يمكن تعريف الإستثمار من خلال زاويا مختلفة تجتمع معا لتعطي مفهوم الإستثمار الأبعاد المختلفة له.

أولاً: مفهوم الإستثمار

- يعرف الإستثمار على أنه تجميد رؤوس الأموال من أجل شراء أصل صناعي أو مالي بغرض تحقيق عائد مستقبلي فهو لا يخص الأصول الثابتة أو المالية بل أيضا كل نفقات غير مباشرة المرتبطة بمستقبل المؤسسة³.
- كما يعرف على أنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي⁴.

ومن خلال ما سبق نستخلص أن الإستثمار هو تلبية حاجيات اشباع الاستهلاك من أجل الحصول على إيرادات لمنفعة معينة مستقبلية.

ثانيا: تصنيفات الإستثمار

للاستثمار تصنيفات مختلفة نوردتها كالتالي:

¹ بن شاعة وليد، علماوي أحمد، بن أوذينة بوحفص، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، العدد 02، 2019/11/23، ص 138

² شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الاقتصادية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 30

³ بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص بحوث عمليات وتسيير المؤسسة، جامعة أبي بكر بلقايد، 2009/2010، ص 26

⁴ شقيري نوري، صالح طاهر الزرقان، وسيم محمد الحداد، مهند الدويكات، إدارة الإستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2012، ص 18.

1. **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:** الاستثمار الحقيقي هو كل استثمار يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي الإجمالي (بمعنى الاستثمار الاقتصادي)، أما الاستثمار المالي فهو شراء وبيع أدوات الاستثمار كألسهم، والسندات، وشهادات الإيداع.¹
2. **الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل:** الاستثمار طويل الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الرأسمالي، أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل في الاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة والقبولات المصرفية أو شكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي.
3. **الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز:** الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والنتائج القومي من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الاستثمار الأجنبي، أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل.
4. **الاستثمار المادي والاستثمار البشري:** الاستثمار المادي هو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي.²

الفرع الثاني: مفهوم المشروع الاستثماري وخصائصه

تعتبر المشاريع الاستثمارية من المواضيع الحساسة التي تلاقي اهتمام متزايد من قبل الباحثين في مجال الاقتصاد، في هذا الإطار سيتم تعريف مشروع الاستثماري وأهم خصائصه.

أولاً: مفهوم المشروع الاستثماري

يعرف المشروع الاستثماري على أنه " مجموعة من الأنشطة الاستثمارية التي يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها وتشغيلها وتحديثها أو تطويرها"³.

كما يعرف أيضاً المشروع الاستثماري على أنه مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة (التجهيزات، يد عاملة، موارد بشرية)، حيث ينتظر (أفراد، جماعات، أو طبقات اجتماعية أو المجتمع كله) لتحصيل دخول أو منافع أخرى نقدية أو غير نقدية من هذه العملية.¹

¹ شقيري نوري، وآخرون، إدارة الاستثمار، نفس المرجع السابق، ص 26.

² قاسم نايف علوان، نفس المرجع السابق، ص 36.

³ راند محمد عبد ربه، نفس المرجع السابق، ص 150

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المشروع الاستثماري هو نشاط يسعى إلى تحقيق أهداف معينة باستخدام موارد بشرية متنوعة من أفراد أو عمال مقابل الحصول على منافع اجتماعية مستقبلية أو مادية في شكل تدفقات نقدية تلي احتياجات المؤسسة.

ثانيا: خصائص المشروع الاستثماري

يمتاز المشروع الاستثماري بجملة من الخصائص نوجز البعض منها كالآتي:

- المشروع يلوح كفرصة استثمارية سرعان ما تتحول إلى فكرة مميزة اقتصاديا وفنيا؛
- المشروع كيان مقترح، يمكن أن يكون استثمارا جديدا، أو التوسع في استثمار قائم، أو تحويل استثمار، أو تطوير أو تغيير استثمار، يخضع لدراسة قد تكون بسيطة أو معمقة؛
- المشروع الاستثماري نشاط يتم فيه المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة؛
- يتمتع المشروع الاستثماري بشخصية معنوية، وباستقلالية نسبية إزاء المحيط، وباستقلالية في الإدارة والحسابات والأرباح تبقى له وعليه أن يغطي الخسائر ويكون مستقلا من الناحية المالية؛
- المشروع الاستثماري لا يعمل بعشوائية وإنما يديره شخص يسمى المنظم أو المستثمر، والذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج المختلفة.²

الفرع الثالث: أهداف المشروع الإستثمار ومراحله

يعتبر تحديد هدف المشروع نقطة الارتكاز التي تنطلق منها دراسة تحليل جدوى المشروع ولأن أهداف المشروعات الخاصة تختلف عن أهداف المشروعات العامة باختلاف وجهة المستثمر، فإن أهداف المشروعات تنقسم إلى مجموعتين هي كالتالي:

1- أهداف المشروع الخاص:

تفترض النظرية الاقتصادية أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الاهداف الرئيسية للمشروع والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح الذي ينتج عن المقارنة بين حصيلة المبيعات وتكاليف الإنتاج ويندرج ضمن تكاليف الإنتاج بهذا المعنى كل النفقات التي يتحملها المشروع، ولكن على الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروريا لضمان بقاء المشروع واستمراريته ونموه، إلا أنه ليس الهدف الوحيد، بل هناك أهداف أخرى مثل تحقيق أقصى قدر من المبيعات لتحقيق

¹ بن مسعود نصر الدين، نفس المرجع السابق، ص35

² بن شاعة وليد، علماوي أحمد، بن أوزينة بوحفص، نفس المرجع السابق، ص139

مكانة كبيرة في الأسواق، زيادة الإيرادات وتحقيق الأهداف الخاصة للمديرين الذين ترتبط مصالحهم برقم الأعمال، الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وموقف مالي سليم حماية النشاط الرئيسي للمشروع من خطر توقف الإنتاج تعظيم الصادرات وكسب سوق خارجي وغيرها من الأهداف التي يمكن للمستثمر الخاص ان يسعى اليها¹

2- أهداف المشروع العام:

ويكون الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة، الا أن الهدف ليس الهدف الوحيد للمشروعات العامة وبالتالي هناك أهداف أخرى يمكن رصدها لتلك المشروعات ويأتي في مقدمتها تحقيق الربح إذا تطلب نشاط المشروع أن يحقق الربح حتى يضمن الاستمرار والبقاء في دنيا الأعمال في ظل التحول نحو الخصخصة بالإضافة إلى مجموعة أهداف اقتصادية ومالية واستراتيجية واجتماعية أخرى².

كما سبق يمكن تلخيص أهداف المشروع الإستثماري في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): أهداف المشروع الإستثماري

نوع المشروع	الغاية من المشروع الاستثماري
1- المشروع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> - تحقيق أقصى ربح للمشروع (أي صافي الربح للتكاليف الانتاج والمبيعات). - تحقيق أقصى قدر من المبيعات لتحقيق مكانة كبيرة في الأسواق. - زيادة الإيرادات وتحقيق الأهداف الخاصة حيث ترتبط مصالحهم برقم الأعمال. - حماية النشاط الرئيسي للمشروع من خطر توقف الانتاج. - تعظيم الصادرات وكسب سوق خارجي.
2- المشروع العام	<ul style="list-style-type: none"> - تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة

¹ زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 11-12.

² عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص 22-23.

العامة.	
- تحقيق الربح إذا تطلب نشاط المشروع أن يحقق الربح حتى يضمن الاستمرار والبقاء في دنيا الأعمال.	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المراجع السابقة

3- مراحل المشروع:

يمر المشروع منذ بدايته كفكرة وحتى مرحلة تقييمه بعد التنفيذ بالمرحل الأساسية التالية:

3-1- مرحلة تحديد المشروع:

تتضمن تحديد فكرة مشروع معين بالاعتماد على مصادر متنوعة، وقبل تحديد وترتيب أفكار المشروع يلزم قدر من المعلومات عن المناطق المرغوب إقامة المشروع فيها، الإقتصاد القومي والموارد الطبيعية والبشرية، التكنولوجية السائدة، وذلك بهدف تكوين تصور عن أفضل مجال للاستثمار، وبعد جمع هذه المعلومات تبدأ مرحلة جمع أكثر تحديدا وتعلق مباشرة بالمشروع مثل أهميته بالنسبة للخطة التنموية، الإعفاءات الضريبية الموجهة لهذا النوع من المشروعات، وقبل كل ذلك حجم السوق واحتمالات نموه مستقبلا، ويمكن القول أن هذه المرحلة تهدف إلى تحديد نوع المشروع وأهدافه، جدوى أولية للمشروع، مكان المشروع وحجمه وكذلك بعض مشاكل المشروع.

3-2- مرحلة إعداد المشروع:

وتشمل الدراسة التفصيلية للمشروع من مختلف الجوانب المالية، الفنية، الاقتصادية، البيئية والاجتماعية لجدوى المشروع، ذلك بعد أن اتضح من المراحل السابقة مبررات المشروع وأهدافه وعناصره وجدواه الأولية ومشاكله وأصبح الإنفاق على الجدوى التفصيلية ممكنا، وصولا إلى معايير الحكم على نتائج أو المشروع خلال عمره الإنتاجي.

3-3- مرحلة تقييم المشروع:

هي مرحلة قبل تنفيذ المشروع وهي تعني ببساطة مراجعة تصميم المشروع أو مراجعة دراسة الجدوى وتشمل التقييم المالي أو التجاري، والتقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروع قبل تنفيذه، ومن المفضل لإجراء عملية التقييم، وتتم هذه المرحلة بالتأكد من مصادر التمويل وشروطه، مراجعة تقديرات عوائد المشروع، مراجعة الآثار غير مباشرة للمشروع والآثار البيئية له.

3-4- مرحلة تنفيذ المشروع:

تتضمن تحديد مراحل التنفيذ، والتي تشمل بدورها على مراحل التالية:

- مرحلة تصميم المشروع والتصاميم الهندسية؛
- أعمال التفاوض والمقاولة، الإنشاء، التدريب، مباشرة المشروع؛
- تتضمن أيضا المرحلة الرابعة مرحلة التنفيذ أو التشغيل، أو الإشراف في محاولة لتتبع أي اختلاف ما بين الوارد في دراسات الجدوى الفنية والتنفيذ الفعلي للمشروع، وحصر المشاكل والتقنيات المستخدمة، وإجراء التعديلات الضرورية، وحتى نحصل على أفضل نتائج في هذه المراحل لا بد من وجود مراحل أخرى مكتملة وهي مرحلة الرقابة؛
- ولا بد من الإشارة هنا بأن الانتهاء من المرحلة الثالثة والدخول إلى المرحلة الرابعة لا يعني أن المشروع سينفذ بدون مشاكل، أو أن مرحلة جدواه بأبعادها المختلفة أصبحت منتهية، بل على عكس فقد أثبتت الكثير من المشروعات فشلها في مرحلة التنفيذ رغم جدوى المشروع.

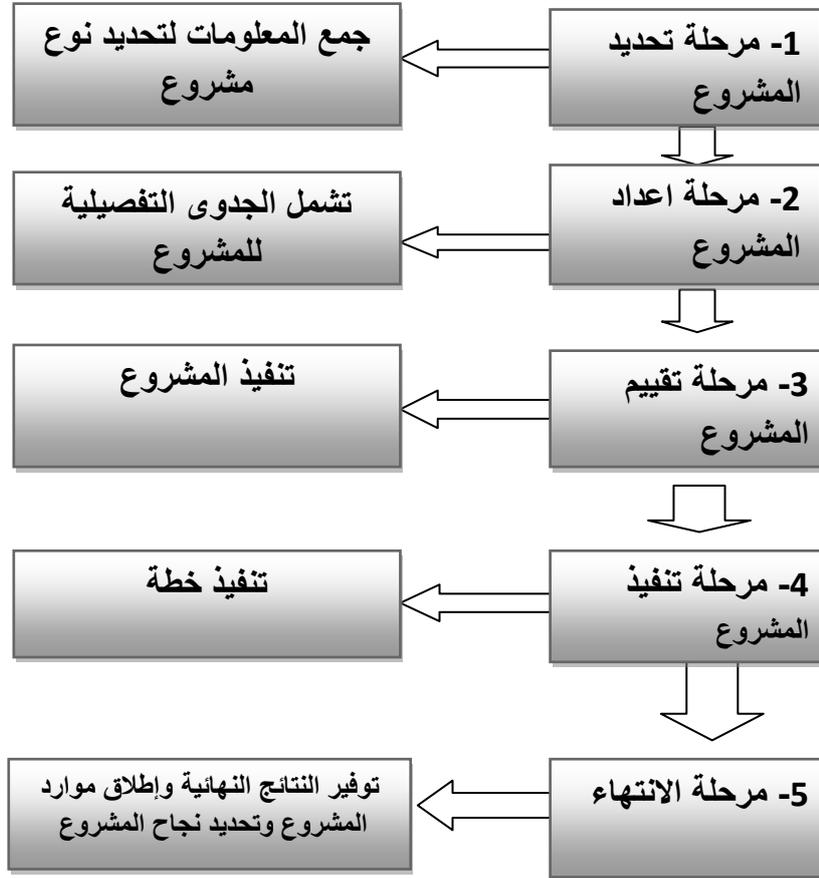
3-5- مرحلة التقييم اللاحق:

يكون هذا التقييم بعد تنفيذ المشروع، ويختلف عن التقييم القبلي رغم أن المقاييس المستخدمة فيها واحدة، فبينما يعالج التقييم اللاحق التدفقات الخارجية والداخلة الفعلية للمشروع بعد تنفيذه، يعالج التقييم القبلي التدفقات الخارجية والداخلة المتوقعة أو المقدرة، وبالتالي قد تختلف نتائج التقييم اللاحق عن نتائج التقييم القبلي ويهدف التقييم اللاحق إلى معرفة أسباب الاختلاف ومواطن الضعف والقوة من أجل الاستفادة منها في تحسين تخطيط المشروع.¹

ومنه نستخلص مراحل دورة المشروع:

¹ تمخدين نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 14-15

الشكل رقم (1-2): مراحل دورة المشروع



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المراجع السابقة

الفرع الرابع: معايير التقييم في ظل ظروف التأكد

1- معيار القيمة الحالية الصافية VAN:

هو عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي ستتحقق على مدى عمر المشروع و بين قيمة الاستثمار فإذا كانت النتيجة رقما موجبا فان المشروع الاستثماري في هذه الحالة يكون له ربحية اقتصادية و يكون مقبولا طبقا لهذا المعيار، أما إذا كانت النتيجة رقما سالبا فان المشروع الاقتصادي في هذه الحالة يسبب له ربحية اقتصادية و من ثم يسبب له جدوى و يكون غير مقبولا و مرفوضا طبقا لهذا المعيار، أما إذا كانت النتيجة مساوية للصفر في هذه الحالة يحقق العائد الحد المتوقع فقط الذي يترتب عليه تغطية تكلفة الأموال لا أكثر ولا

يحقق أي عائد اضافي و يتوقف قبول أو رفض المشروع في هذه الحالة الا أن الرأي الغالب هو رفض المشروع حيث لا يكون له جدوى اقتصادية¹.

ولتحديد نقطة التعادل المالية نستدعي العلاقة الاساسية لحساب القيمة الحالية²:

حيث:

VAN : القيمة الحالية الصافية

k : معدل الخصم

n : العمر الانتاجي الافتراضي للاستثمار

Cft : التدفق النقدي للفترة t

I_0 : تكلفة الاستثمار المحيئة

Dr : فترة الاسترداد

تعتبر فترة الاسترداد عن الزمن المطلوب لاسترداد الاستثمار المبدئي في مشروع معين، وذلك من خلال التدفقات

النقدية التي يحققها هذا المشروع خلال حياته الإنتاجية³

و لحساب فترة الإسترداد نستعمل العلاقة التالية:

¹ أفكار زهير عبد الحسين، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع تعبئة و تغليف التمور في محافظة كربلاء، شهادة ضمن متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسات الجدوى، كلية الادارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، 2020، ص 43.

² عفاف لومايزية، زهية خياري، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ علي يوسف؛ منذر مرهج، تقييم المشاريع و دراسة الجدوى، الاجازة في ثقافة المعلومات، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص 129.

- **الطريقة الأولى:** إذا كانت التدفقات النقدية الصافية المحصلة من المشروع متساوية عبر العمر الافتراضي لهم يمكن الحصول على فترة الإسترداد من خلال قسمة مبلغ الإستثمار (الإستثمار المبدئي) على التدفق السنوي .

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{متوسط صافي التدفقات السنوية}}$$

الطريقة الثانية: يتم استعمال هذه الطريقة في حالة عدم تساوي صافي التدفقات السنوية و اختلافها بالتالي من سنة إلى أخرى عبر العمر الافتراضي للمشروع و في هذه الحالة نستعمل التدفقات النقدية المتراكمة لتحديد فترة استرداد الإستثمار¹.

3- معدل العائد الداخلي TRI:

يعني معدل العائد الذي تتساوى فيه القيم الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة مع القيمة الحالية للاستثمار المبدئي، وتهدف طريقة استخدام هذا المعدل عند تقويم المشروعات معرفة معدل العائد الذي يحققه المشروع مع استرداد قيمة الاستثمارات المبدئية في نهاية العمر عند نهاية العمر الافتراضي للمشروع².

في معظم الحالات تعتمد هذه الطريقة على الوصول إلى سعرين للنخضم ينتج عن أحدهما قيمة حالية موجبة و ينتج عن الآخر صافي القيمة قيمة حالية سالبة، و للوصول إلى معدل المردودية الداخلي بصورة أكثر دقة يمكن استخدام الصيغة التالية³:

أي:

¹ معراج هواري، بنحاس عباس، أحمد مجدل، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد و الأزمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 91-90 .

² شيماء رشيد محسن، وسن سعدون عجم العبودي، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري، حالة دراسية (مشروع الدواجن لانتاج بيض المائدة نموذجاً)، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد (34) المجلد (9)، حزيران 2020 .

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهبية بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 272

حيث:

r1: هو سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية في أدنى قيمة موجبة له $VAN(r1) > 0$

r2: هو سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية في أدنى قيمة سالبة له $VAN(r2) < 0$

4- معيار مؤشر الربحية IP:

هو المعيار الذي يقيس قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق الربح لكل وحدة نقدية منفقة في المشروع و يحتوي هذا المعيار على ثلاث احتمالات الأول إذا كان الناتج أكبر من واحد في هذه الحالة يعد المشروع ذا ربحية اقتصادية و له جدوى اقتصادية أما الاحتمال الثاني إذا كان الناتج مساويا للواحد فان المشروع في هذه الحالة يكون غير مربح اقتصاديا و ليس له جدوى اقتصادية و الاحتمال الثالث إذا كان الناتج أقل من واحد أيضا فان المشروع غير مربح اقتصاديا و ليس له جدوى اقتصادية، أما إذا كانت هناك مفاضلة بين أكثر من مشروع استثماري فسيكون الاختيار للمشروع الذي يعطي قيمة أكبر للمعيار بشرط أن يكون الجميع أكبر من الواحد.¹

$$IP = \frac{VAN}{I_0} + 1$$

و يمكن إيجاد هذا المعيار وفق صيغة الآتية²:

1- في حالة المشروع الوحيد يجب أن يكون مؤشر الربحية (IP) لهذا المشروع أكبر من الواحد الصحيح

$IP < 1$ فإذا تحققت هذه الفرضية فهذا يعني أن VAN للوحدة النقدية الواحدة المستثمرة موجبة .

2- في حالة تعدد المشاريع يتم اختيار المشروع الذي له أكبر مؤشر للربحية و أكبر من الواحد .

3- يرفض المشروع إذا كان مؤشر الربحية أقل أو يساوي الواحد³ $IP \leq 1$

¹ أفكار زهير عبد الحسين، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع تعبئة وتغليف الثمر في محافظة كربلاء، شهادة ضمن متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسة الجدوى كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد جامعة كربلاء، 2020، ص45.

² بكاي أحمد، سعيداني محمد السعيد، معايير اختيار الاستثمارات والتقييم المالي للمؤسسات (مدخل النظري والتطبيقي)، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الأردن، 2022، 92.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهبية بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص271 .

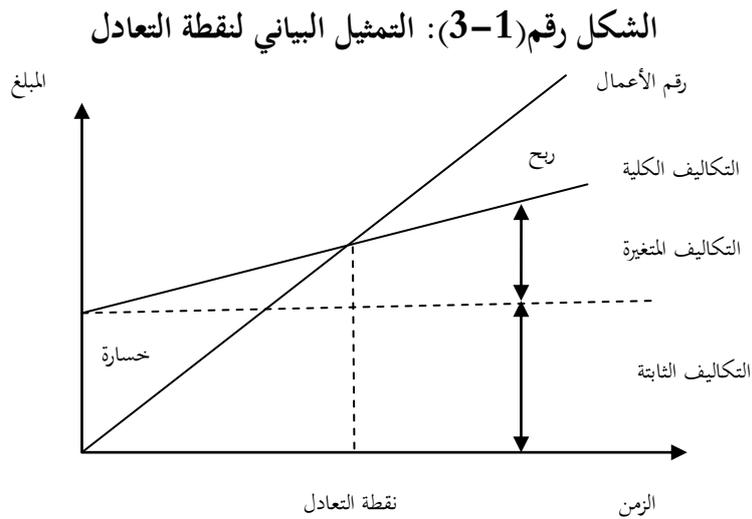
المطلب الثالث: الاطار العام لتحليل التعادل

يندرج تحليل التعادل ضمن التكلفة، الحجم والربح، وهو أسلوب يحظى باهتمام كبير لدى الفكر المحاسبي، يتم في هذا الأسلوب تحديد نقطة التعادل.

الفرع الأول: مفهوم تحليل التعادل

- تعرّف نقطة التعادل على أنها " نقطة التوازن الانتاجية التي تتساوى عندها التكاليف الكلية مع الإيرادات الكلية، أي لا يتحقق عندها ربح أو خسارة، و كلما ابتعد المشروع عن نقطة التعادل إلى أعلى تحققت إيرادات والعكس بالعكس، ووضع التعادل هو الذي يؤشر لنا درجة المخاطرة التي يتعرض لها القرار الاستثماري (المشروع)، حيث أن انتاج أدنى من مستوى التعادل يعني أن المشروع يحقق خسارة بسبب أن التكاليف الكلية تكون أكبر من الإيرادات الكلية، ولهذا إذا اتضح أن الطلب المتوقع على انتاج المشروع أقل من حجم التعادل، فهذا يعني أن درجة المخاطرة عالية جدا إذا ما تم تبني المشروع"¹.

ويعرف كذلك تحليل التعادل: "بمستوى النشاط الذي يكون فيه مجموع الإيرادات يغطي مجموع التكاليف، وعندها تكون النتيجة حيادية، أي وضعية لا ربح ولا خسارة، ويسمى أيضا بنقطة التعادل التي تعرّف على أنها رقم الأعمال الذي عنده التكاليف الثابتة تعادل الهامش على التكاليف المتغيرة الممثلة في الفرق بين رقم الأعمال والتكاليف المتغيرة". حيث يمكن تمثيل نقطة التعادل بالشكل البياني التالي:



المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهبية بن عبد الرحمان، التسيير المالي دروس وتطبيقات، ج1، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2020، ص 238.

¹ عفاف لوماينية، زهية خياري، استخدام أسلوب تحليل التعادل في تحليل حساسية ربحية المشاريع الاستثمارية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد02، 2018، ص 48 .

ويمكن حصر ثلاث حالات للنشاط حسب تحليل نقطة التعادل¹:

- عدم تمكن النشاط من الوصول إلى نقطة التعادل، حيث لا يكفي رقم الأعمال لتغطية مجموع المصاريف في نهاية الدورة المالية، وبالتالي تتحقق الخسارة؛

- يكون النشاط في نقطة التعادل أي حالة لا ربح ولا خسارة، إذا كان رقم الأعمال الحقيقي يعادل نقطة التعادل؛

- إذا تجاوز النشاط نقطة التعادل، يتحقق التعادل قبل نهاية الدورة المالية و عليه تحقق المؤسسة ربحاً.

من خلال ما سبق يتضح أن تحليل التعادل يساعد في تحديد الوحدات المنتجة أو المبيعة، ويستخدم في تخطيط الانتاج أو الخدمات، و هو بذلك يهدف إلى تقدير الأرباح المحتملة أو الخسائر المحتملة لمنتج ما.

ويتطلب أسلوب تحليل التعادل تصنيف التكاليف إلى ثابتة ومتغيرة حيث :

التكاليف المتغيرة : هي تلك التكاليف التي تتغير طردياً مع حجم الإنتاج، منها الأعباء المباشرة للعمالة كساعات اليد العاملة، المواد الأولية المستهلكة... الخ.

التكاليف الثابتة: تشمل مجموعة التكاليف التي تبقى ثابتة بصرف النظر عن حجم المبيعات خلال فترة زمنية معينة، كما تعرف على أنها : " الفرق بين مجموع التكاليف للمؤسسة والتكاليف المتغيرة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، فهي مرتبطة بالزمن وليس بحجم المبيعات منها أجور أعضاء الإدارة، أقساط الإهلاك، فوائد القروض... الخ².

الفرع الثاني: فرضيات نظرية تحليل التعادل

يجب على مستخدم تحليل التعادل أن يكون على دراية بحدود افتراضات النموذج وبساطته، ونظرية تحليل التعادل مثلها مثل أي نظرية لها فروض ونتائج يجب أن تتحقق وصحة نتائجها مرهون بتحقق فرضياتها، وأهم افتراضات هذه النظرية هي:

- الأعباء يمكن أن تقسم لفئتين ثابتة و متغيرة؛
- منتج وحيد يتم انتاجه، أو مزيج ثابت من المنتجات؛
- الوضعية يقينية (محددة) والقيم تكون معروفة بشكل أكيد؛

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قرنيشي، ذهبية بن عبد الرحمن، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2020، ص 238-239.

² عفاف لومايزية، زهية خياري، مرجع سبق ذكره، ص 48.

- يكون المراد من التحليل هو تحقيق ربح مرضي وليس ربح أمثل؛
- يتم تغييب تكلفة رأس مال؛
- عدم تضمين التطبيقات المتعلقة بمرونة المنتج ومرونة الطلب؛
- الفروق بين مخزون أول المدة ونهاية المدة ضئيلة؛
- افتراض عدم تغير التكاليف الثابتة في ظل الطاقة المتاحة، حيث يفترض عدم تزايد التكاليف الثابتة؛
- أن حجم الانتاج هو العامل المؤثر المهم وقد يكون الوحيد في التكلفة لذلك يفترض عدم وجود تأثير لموسمية السلعة أو التراجع في الحالة الاقتصادية¹.

الفرع الثالث: أقسام واستخدامات نقطة التعادل

أولاً: أقسام نقطة التعادل

تتخذ نقطة التعادل عدة أشكال لكل منها فائدة تحليلية تستخدم في تفسير التغيرات في النتيجة و هي:

- نقطة التعادل التشغيلية: وتتضمن التكاليف التشغيلية الثابتة والتكاليف المتغيرة للإنتاج، وتستخدم في قياس استقرارية النتيجة التشغيلية؛
- نقطة التعادل المالية: و يدخل في حسابها المصاريف المالية، وتستخدم في قياس استقرارية النتيجة الجارية؛
- نقطة التعادل الاجمالية: ويدخل في حسابها كل الاقطاعات الممنوحة لمختلف المتعاملين بما فيها مكافآت رأس المال².

ثانياً: استخدامات نقطة التعادل عند اتخاذ القرارات الاستثمارية

هناك عدة استخدامات لتحليل التعادل عند اتخاذ قرارات الاستثمار وهي:

أ- قد نجد الشركة أنها بحاجة إلى الاستحواذ على 30% من مبيعات السوق الذي ترغب في دخوله لكي تصل إلى نقطة التعادل، وإذا كان ذلك صعب الحدوث لأن الحصة الحالية للشركة في السوق الحالي هي 10%، ومن ثم الاحتمال الأكبر هو أن يكون صافي القيمة الحالية للمشروع المقترح بالسالب في الواقع.

ب- يهتم بعض المديرين بمساهمة المشروع المقترح في الأرباح الكلية للمؤسسة، ومن ثم المشروع الذي لا يصل إلى نقطة التعادل المحاسبية فإنه سيخفض من الأرباح الكلية للمؤسسة و ذلك من منظور محاسبي.

ج- إذا كان المشروع سيصل إلى نقطة التعادل المحاسبية فإنه سيحقق خسائر مالية متمثلة في تكلفة الفرصة البديلة، لأنه كان من الممكن للشركة أن تستثمر تلك الأموال في مشاريع أخرى تحقق أرباح أكبر¹.

¹ سليمان محمد، لقلبي الأخضر، قراءة في نظرية تحليل التعادل بين الواقع و امكانية التطبيق، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية - العدد الاقتصادي- 35 (01)، جامعة الجلفة، ص ص 497- 498

² إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 239.

- د- إذا وصلت مبيعات المشروع إلى نقطة التعادل المحاسبية سنويا فإن فترة استرداد DR المشروع ستكون مساوية لعمر المشروع، حيث يسترد فقط مصاريف الإهلاك سنويا، وأن صافي الدخل سيكون مساويا للصفر وصافي القيمة الحالية VAN للمشروع ستكون سالبة، بينما معدل العائد الداخلى TRI سيكون مساويا للصفر.
- هـ- بينما إذا حقق المشروع مبيعات أعلى من نقطة التعادل، فإن فترة الاسترداد ستكون أقل من عمر المشروع، كما أن معدل العائد الداخلي لذلك المشروع سيكون موجبا.²

الفرع الرابع: طريقة حساب نقطة التعادل

أولاً: تحليل التعادل في حالة التأكد

تستخدم المحاسبة التحليلية (محاسبة تكاليف) تحليلات الربح - الحجم - التكلفة، لحساب حجم أو مستوى النشاط الذي يكون عنده الربح الناتج (المتولد) مساوي للصفر (معدوم) بعيدا عن أي زيادة في الانتاج ستؤدي إلى نتيجة موجبة (إيجابية) أو الربح.

تتوافق نقطة التعادل مع حجم النشاط الذي عنده تكون العوائد (الإيرادات) الكلية مساوية للتكاليف الكلية، وتحسب في ظل ظروف التأكد كما يلي:

لدينا معادلة النتيجة يتم حسابها كالآتي:

$$\text{النتيجة} = \text{رقم الأعمال} - (\text{التكاليف الثابتة} + \text{التكاليف المتغيرة})$$

$$R = TR - TC \quad \text{ومنه:}$$

$$R = Pq - (Vq + F)$$

حيث:

R: النتيجة

TR: العائد الإجمالي (ويمثل رقم الأعمال Pq)

TC: تكاليف الكلية

Vq: التكلفة المتغيرة

F: تكاليف الثابتة

¹ محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح اسماعيل، عبد اللطيف الصفي، طارق مصطفى الشهاوي، أساسيات الادارة المالية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2019، ص 271-272 (بتصرف).

² محمد صالح الحناوي وآخرون، المرجع السابق، ص 273.

ونقطة التعادل تعني أن النتيجة تساوي الصفر وبالتالي من خلال وضع المعادلة السابقة مساوية للصفر نجد:

$$R = 0 \rightarrow Pq - (Vq + F) = 0$$

$$TR = Pq = P \cdot Q \quad \text{حيث أن:}$$

Q: تمثل الكمية المباعة و P: سعر البيع الوحدوي

و

$$TC = Vq + F = V \cdot Q + F$$

$$P \cdot Q = V \cdot Q + F \rightarrow Q^* = \frac{F}{P - V} \quad \text{ومنه:}$$

حيث تمثل V التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة

Q*: تمثل حجم التعادل (عتبة المردودية)، وعليه يمكن الكتابة كما يلي:

حيث أن المقدار $F - V$ يمثل هامش التكلفة المتغيرة للوحدة، وبالتالي فإن نقطة التعادل مساوية لنسبة التكاليف الثابتة مقسومة على هامش التكلفة المتغيرة للوحدة.

ولتحويل قيمة Q* من الكمية إلى القيمة بالدينار أو أي عملة أخرى، فإنه يتم ضرب طرفي العلاقة أعلاه في P كما يلي:

$$Q^* \cdot V = P \cdot Q^* = P \left(\frac{F}{P - V} \right)$$

$$Q^* \cdot V = \frac{F}{1 - \frac{V}{P}} \quad \text{أو:}$$

حيث:

$Q^* \cdot V$: مبيعات التعادل بالقيمة؛

$1 - \frac{V}{P}$: نسبة هامش التكلفة المتغيرة.

تعتبر الصيغة الأخيرة عن مبيعات التعادل أو نقطة التعادل بالقيمة (بالدينار أو أي عملة أخرى)، وهي مساوية لنسبة التكاليف الثابتة F مقسومة على معدل الهامش للتكلفة المتغيرة والتي يشار إليها أيضا بنسبة الربح المتغير أو¹:

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة تعذر الحصول على عدد الكميات المباعة Q وسعر البيع الوحدوي P ، فإنه لحساب نقطة التعادل يمكننا الاعتماد على العلاقة التالية²:

$$PM_e = \frac{CF}{m}$$

حيث:

يمثل m معدل الهامش على التكلفة المتغيرة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$m = \frac{MCV}{CA}$$
$$MCV = CA - CV$$

حيث يمثل MCV الهامش على التكلفة المتغيرة وهو عبارة عن الفرق بين رقم الأعمال CA والتكاليف المتغيرة CV

ثانيا: نقطة التعادل بالأيام

تحسب نقطة التعادل بالأيام كما يلي³:

حيث يمثل CA رقم الأعمال و $PMop$ نقطة التعادل بالقيمة

ثالثا: وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها

تحدد وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها بالعلاقة التالية⁴:

فكلما ارتفعت وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها كلما كان ذلك أفضل والعكس صحيح.

¹ سليمان محمد، لقلبي الأخضر، نفس المرجع السابق، ص 498-500 (بتصرف).

² إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 239.

³ إلياس بن ساسي وآخرون، المرجع السابق، ص 240.

⁴ نفس المرجع.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنعرض في هذا المبحث الدراسات السابقة التي تناولت مثل هذا الموضوع، وسنخصص لذلك ثلاثة مطالب، نتطرق في الأول إلى دراسات باللغة العربية، وفي ثاني إلى الدراسات باللغة الأجنبية، وفي المطلب الأخير نبرز مميزات دراستنا الحالية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

هناك العديد من الدراسات السابقة التي إلى أشارت حول موضوع الدراسة ولكن اختلفت طريقة طرح الموضوع ومن أهم الدراسات السابقة:

1- دراسة عبد الرزاق الساكني و علي يوسف، سنة 2012، بعنوان: الاتجاهات المعاصرة لتحليل العلاقة بين التكلفة و الحجم و الربح (نقطة التعادل)

الدراسة في الأصل عبارة عن مقال، هدفت إلى ما يلي:

- تحديد و حصر العناصر و العوامل المؤثرة في تحديد نقطة التعادل و تحليل أهمية هذه العناصر من وجهة نظر كل من المتخصصين في مجال الاقتصاد و المحاسبين لمفهوم هذه العناصر و كيفية التعامل معها في تحديد نقطة التعادل؛
- يهدف إلى التوسع في تطوير النموذج التقليدي لمفهوم تحليل العلاقة بين التكلفة، الحجم، الربح؛
- تحسين و تطوير أسلوب استخدام نموذج التعادل عن طريق اقتراح تغييرا في النموذج التقليدي و توسيع مداه ليشمل تكلفة رأس المال المستثمر (رأسمال التشغيل و رأس المال الثابت) و تأثيرها على هيكل الأصول سواء متداولة أو ثابتة و مستوى المخاطر الناجمة عن طريق توظيف الأموال و تأثيرها على مستوى حجم التعادل مع المحافظة في نفس الوقت على البساطة و السهولة التي يمتاز بها النموذج التقليدي.

وقد اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

- في الجانب النظري : اعتمد المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة وتحليل واستقراء الدراسات السابقة والمقالات المنشورة في الدوريات والكتب العلمية.

- في الجانب الميداني : يقوم على تصميم معادلة التعادل تأخذ بنظر الاعتبار تكلفة الأموال المستثمرة وتأثيرها على نقطة التعادل.
 - كما تم استخدام حالة دراسية (case study) وفق البيانات المنشورة لمصانع الاسمنت الأردنية، حيث تم تبويب البيانات و بما يخدم النموذج الحديث للتعادل.
- ومن نتائج الدراسة نذكر ما يلي:
- يعتبر تحليل التعادل من أكثر الأساليب المهمة من بين الأدوات التحليلية للمحاسبة الادارية والمستخدمه من قبل الادارة، فهو أداة تخطيطية تسمح للإدارة بتخطيط الأرباح عن طريق فحص الآثار والعوامل المؤثرة على الأرباح نتيجة التغيرات التي تحصل في حجم الانتاج، حجم المبيعات و عوامل الانتاج المختلفة؛
 - يمكن تطوير و توسيع مدى التحليل التقليدي للتعادل بنماذج معدلة ومكملة للنموذج الأساسي التقليدي بهدف تقليل أوجه القصور الموجودة فيه؛
 - النموذج التقليدي للتعادل لا تأخذ في الاعتبار تأثير القرارات الاستراتيجية على ثروة المنشأة و لا يأخذ تأثير تلك القرارات على حجم الأموال المستثمرة في هيكل الأصول و مستوى المخاطر بها¹.

2- الحاج عرابه، محمد زرقون، سنة 2014، بعنوان: أهمية حساب نقطة التعادل في المنظمات الخدمية غير الربحية الجزائرية.

الدراسة في الأصل عبارة عن مقال، هدفت إلى توضيح كيفية حساب نقطة التعادل وفوائد حسابها بالنسبة لجمعية أمل المستقبل لرعاية الأطفال بتقوت، ولمعالجة هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري لغرض تحليل مختلف المفاهيم المتعلقة بنقطة التعادل ومحاولة استيفاء الوصف النظري لها، وكذا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي والذي تم فيه اسقاط مختلف النتائج النظرية على واقع جمعية أمل المستقبل بتقوت بالاستناد إلى الحسابات التقديرية لهذه الجمعية لسنة 2014 .

وأهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

¹ عبد الزق السكاني، علي يوسف، الاتجاهات المعاصرة لتحليل العلاقة بين التكلفة و الحجم و الربح (نقطة التعادل)، جامعة أريد الأهلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الثلاثون 2012.

- إمكانية حساب نقطة التعادل في منظمات غير الربحية، و التي تعبر فعلا عن الإيراد التعادلي التقديري للمنظمة، أو الحد الأدنى لعدد المستفيدين من الخدمة؛
- إمكانية استفادة المنظمات الخدمية غير الربحية من فوائد حساب نقطة التعادل في المنظمات الربحية، لاستنتاج الفوائد التي تجنيها من حسابها؛
- من فوائد حساب نقطة التعادل بالنسبة للمنظمات الخدمية غير الربحية حساب هامش الأمان.
- من فوائد حساب نقطة التعادل بالنسبة للمنظمات غير الربحية معرفة تاريخ تحقيق نقطة التعادل¹.

3- ياسر محمد أبو عيد، أحمد علي أحمد، سنة 2016، بعنوان: صعوبات إعداد الجدوى الاقتصادية في فلسطين.

الدراسة في الأصل عبارة عن مقال، هدفت إلى مايلي:

- معرفة الصعوبات التي تواجه المستثمرين في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية؛
- التعرف على مدى تأثير المعوقات البيئية والتي تشمل (الفنية، الادارية، الحكومية) وما تشكله من تأثير عن وجهة نظر المستثمر؛
- التعرف على الصعوبة في تحديد التكلفة والعائد للمشاريع الاستثمارية وما لهذا عن آثار الاقتصادية؛
- وضع التطورات والحلول لمعالجة هذه الصعوبات وذلك لأهمية مبدأ دراسات الجدوى الاقتصادية.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن مقدار توفر المعلومات المتعلقة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية له أثر كبير في مدى نجاح المشروع الاستثماري وكذلك تواجه صعوبة لدى المستثمرين في عملية تحليل تكلفة والعائد المرتبطة بحياة المشروع وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي².

4- عفاف لومايزية و زهية خياري، سنة 2018، بعنوان: استخدام أسلوب التعادل في تحليل حساسية ربحية المشاريع الاستثمارية.

الدراسة في الأصل عبارة عن مقال، هدفت إلى مايلي:

- تسليط الضوء على أسلوب تحليل التعادل كأسلوب تقييم معتمد في ظل ظروف المخاطرة؛

¹ الحاج عرابة، محمد زرقون، أهمية حساب نقطة التعادل في المنظمات الخدمية غير الربحية الجزائرية، دراسة حالة جمعية أمل المستقبل بتقرث، ولاية ورقلة، الجزائر، 2014.

² ياسر محمد أبو عيد، أحمد علي أحمد، صعوبات إعداد الجدوى الاقتصادية في فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية عدد 17 (1) جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا 2016.

- تحليل حساسية ربحية مشروع " انتاج زيت الزيتون " باستخدام أسلوب تحليل التعادل؛
- تحديد المتغيرات الأكثر حساسية والأكثر تأثيرا على ربحية المشروع محل الدراسة؛
- حث الوكالة على تضمين المخاطرة في تقييمها للمشاريع و استخدام أسلوب تحليل التعادل بالنظر إلى بساطته.

● **منهجية الدراسة:** اعتمدت الباحثان في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي و التحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي، فقد اعتمدتا على أسلوب دراسة حالة وذلك وفق البيانات المتحصل عليها من وكالة دعم و تشغيل الشباب بولاية سوق أهراس و المتعلقة بمشروع انتاج زيت الزيتون.

● **نتائج الدراسة:**

- ان اقتصار الوكالة في تقييمها للمشاريع الاستثمارية على معيار صافي القيمة الحالية قد يقودها إلى تقييم خاطئ على اعتبار أنه في بيئة متغيرة لا يتصور أن تكون كل المشاريع آمنة؛
- ان أسلوب تحليل التعادل يشكل أداة مهمة تسمح بتخطيط الأرباح وذلك من خلال فحص الآثار والعوامل المؤثرة على الأرباح نتيجة التغيرات التي تحصل في حجم الانتاج و المبيعات وكذا العوامل المختلفة للإنتاج؛
- أظهرت الدراسة بأن مشروع انتاج زيت الزيتون يتمتع بآمان معتبر يختلف مداه باختلاف العامل المؤثر، حيث أوضح التحليل أن المشروع يبدو أكثر حساسية للتغير في عامل السعر أكثر من عاملي الكمية أوالتكلفة المتغيرة، لكنه على العموم يظل مشروعاً آمناً¹.

5- عثمانى أحسين، قرارات يزيد، سنة 2018، بعنوان: استخدام أسلوب تحليل التعادل المتقدم في اتخاذ القرارات التشغيلية في المؤسسة الاقتصادية.

الدراسة في الأصل عبارة عن مقال، هدفت إلى ما يلي:

- تبيان أسلوب تحليل التعادل المتقدم كأداة محاسبية حديثة مهمة لإدارة المؤسسة في رسم السياسات الإدارية والاستثمارية والإنتاجية... الخ؛
- تبيان مختلف الأدبيات المحاسبية اللازمة لتجسيد تحليل التعادل المتقدم في المؤسسة من قبل مراقب التسيير كالتكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة ورقم الأعمال المحقق وعتبة المردودية... الخ؛

¹ عفاف لومايزية، زهية خياري، استخدام أسلوب التعادل في تحليل حساسية ربحية المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة مشروع انتاج زيت الزيتون، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 02، 2018.

- تحليل مردودية الأنشطة الانتاجية للمؤسسة محل الدراسة خلال فترات معينة واقتراح حلول مناسبة للخروج من المشاكل التي تعاني منها المؤسسة وهذا للمساهمة في تحسين إنتاجية المؤسسة وتحسين أدائها الاقتصادي ونتائج أعمالها في المستقبل.

● منهج الدراسة : اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل الإجابة بقدر الإمكان على الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية، كما اعتمد الباحثين من جهة أخرى على أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، كمحاولة على إسقاط الجانب النظري على أرضية الواقع من خلال دراسة حالة لمؤسسة صناعة الأنايب وهذا للوقوف على مدى مساهمة أسلوب تحليل التعادل المتقدم.

● وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يستخدم أسلوب تحليل التعادل المتقدم في معرفة نتائج المؤسسة من ربح وخسارة في ظل مجموعة من الافتراضات والتي منها ثبات الكفاية الإنتاجية وأن تكون المعلومات المحاسبية متاحة؛
- إن أسلوب تحليل التعادل المتقدم يعد من الأساليب المتطورة في رقابة التسيير، ويعد أداة هامة تستخدم في المجالات الإدارية كالتخطيط للأرباح والعمليات الاستثمارية والرقابة على التكاليف والربحية؛
- تطبق المؤسسة محل الدراسة نظام محاسبي مبسط يعمل على تحديد التكاليف النهائية للمنتجات، وتعمل المؤسسة على تصنيف التكاليف إلى متغيرة وثابتة، حيث هذا التصنيف يساهم في دعم فرضيات تحليل التعادل المتقدم الذي يشترط أن تصنف المؤسسة تكاليفها وفقا للنشاط¹.

6- شيماء رشيد محسين و وسن سعدون عجس العبودي، سنة 2020، بعنوان: دور دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري.

الدراسة في الأصل عبارة عن مقال، هدفت إلى التعريف بالخطوات العلمية الرئيسة التي تتطلبها عملية اتخاذ القرار الاستثماري السليم، حيث استخدمت المنهج الاستقرائي في الجانب النظري والتعريف من البحث، واستخدمت المنهج التحليلي الاستنباطي في الجانب العملي من البحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة من الجهة ذات العلاقة. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- المشروع ذو جدوى اقتصادية للمستثمر كونه يحقق عوائد موجبة؛

¹عثماني أحسين، تفرات يزيد، استخدام أسلوب تحليل التعادل المتقدم في اتخاذ قرارات التشغيلية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لمشروع صناعة الأنايب، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، مجلة البحوث و الدراسات العلمية : ع12، جوان 2018 .

- صعوبة الحصول على البيانات وانعدام الشفافية خوف أصحاب المشاريع من المنافسة وتحفظهم على بيان حجم الأرباح يجعل المعلومات التي يحصل عليها القائم بالدراسة تفتقر للمصداقية مما يعطي نتائج ضبابية تجعل من الدراسة واتخاذ القرار بحققها غاية من الصعوبة؛
 - إن نجاح أو فشل أي مشروع يعتمد بالأساس على دراسة الجدوى ومدى واقعية تلك الدراسة؛
 - تعد مشاريع صناعة الدواجن من المشاريع المرحة إذا ما توفرت شروطها من الخبراء في الإدارة والملاكمات الفنية؛
 - كلما توفرت بيانات دقيقة كان إعداد دراسات الجدوى بصورة سليمة وبأسلوب صحيح، فبعض البيانات لسنوات ممكن أن لا تعطي نتائج حقيقية وقد تكون مختلفة عن الواقع؛
 - إن وجود مثل هكذا مشاريع ناجحة تعطي حافزا للمزارعين والمستثمرين باستغلال مساحات الارض إضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد؛
 - كلما كان القائمين على إعداد دراسة الجدوى يمتلكون خبرة في جميع مجالات تلك الدراسة، كلما كانت الدراسة أكثر واقعية؛
 - إن معظم المشاريع التي تقام على أرض الواقع لا يعد أصحابها دراسات الجدوى، فاعتبارها من الكماليات جعل كثير من المشاريع عرضة للخسارة وضياع الموارد¹.
- 7- مها عبد الستار عبد الجبار، سنة 2023، بعنوان: أثر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية في التطوير التنظيمي في فنادق الدرجة الاولى.**

الدراسة في الأصل عبارة عن مقال، هدفت إلى ما يلي:

- ابراز أهم مجالات التطوير التنظيمي في المنظمة السياحية والفندقية، وبما ينسجم مع متغيرات البيئة وأذواق الضيوف؛
- محاولة رصد مدى أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية على التطوير التنظيمي في المنظمات السياحية والفندقية في العراق؛
- تبيان مدى اهتمام القيادات الادارية بزيادة تطوير المنظمات السياحية والفندقية ودورها في التنمية الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة على الاستبانة حسب هدف البحث وفرضيته، من خلال الاعتماد على الأدبيات النظرية ذات العلاقة بموضوع البحث، كما اعتمدوا على مقابلات شخصية لبعض افراد عينة البحث.

¹ شيماء رشيد محسين، وسن سعدون عجم العبودي، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري، حالة دراسية (مشروع دواجن لانتاج بيض المائدة نموذجاً)

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تقارب في إجابات عينة البحث دون الطموح باعتبار دراسة الجدوى أداة علمية تساعد في اتخاذ القرار الاستثمار الرشيد، وتعمل على تقليل عنصر المخاطرة واللاتأكد في بيئة العمل، مما يدل على وجود فجوات لدى القيادات الادارية بأهمية دراسة الجدوى؛
- تولي القيادات الادارية في فنادق الدرجة الاولى في بغداد اهتمام واضح بدراسة مصادر التمويل المناسبة والعوائد الاستثمارية المستقبلية كمتطلب اساسي للقيام بالمشاريع الاستثمارية؛
- تسعى الادارات في الفنادق عينة البحث إلى تعزيز رضا الضيف وولائه من خلال ادارة العلاقة معه واشراكه في عملية تطوير الخدمة وتصحيح الخلل إن وجد؛
- لا يوجد اهتمام كافي من قبل الادارات حول اقامة ورش عمل للعاملين من أجل زيادة المعرفة الالكترونية لديهم وتقدم اعمال متميزة؛
- نلاحظ أن هناك تقارب بإجابات العينة البحث وبمستوى جيد بخصوص اهتمام القيادات الادارية باتباع أسلوب علمي تقني واداري يحقق مستوى عال في تطوير الاداء، ووضع نظام حوافز لتشجيع العاملين على تحسين أدائهم وعدم انتقاهم إلى منظمات أخرى¹.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة H.R.Dastgir، سنة 1992، تحت عنوان Break-even analysis for single-producte firms revisted

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم التعادل ودوره في تحديد الأرباح وتقييم الجدوى الاقتصادية للشركات التي تقدم منتجا واحدا. يتناول المؤلف العديد من الجوانب الرئيسية لتحليل التعادل بما في ذلك تحديد تكلفة الإنتاج الإجمالية وتكلفة الإنتاج المتغيرة و ثمن البيع وتحليل التعادل في النقطة الحرجة.

ومن الجوانب الايجابية لهذا التحليل هو استخدام المؤلف لتقنية الجدولة البيانية في توضيح التغييرات في الأرباح والخسائر على مستوى مختلف من مستويات الإنتاج. كما يتناول المؤلف بشكل مفصل أيضا العوامل التي تؤثر على تحليل التعادل والتي يجب مراعاتها أثناء تحديد تكلفة الإنتاج وتحديد الأسعار.

¹ مها عبد الستار عبد الجبار، أثر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإستثمارية في التطوير التنظيمي في فنادق الدرجة الأولى /بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياحية 2023

ومع ذلك هناك بعض النقاط التي يمكن الاعتراض عليها في هذا التحليل. فعلى سبيل المثال يتناول المؤلف فقط حالة الشركات التي تقدم منتجا واحدا، ولا يتضمن أي تفاصيل حول كيفية تحليل التعادل للشركات التي تقدم أكثر من منتج. كما يمكن اعتبار النموذج الذي استخدمه المؤلف لتحليل التعادل بسيطا جدا ولا يأخذ في الاعتبار بعض العوامل الحيوية مثل تكلفة الفائدة على الديون والتخلص من المخزون.

وبشكل عام يمكن القول أن هذا التحليل يقدم للقراء فهما جيدا لمفهوم ودوره في تحديد الأرباح وتقييم الجدوى الاقتصادية¹.

2- دراسة S.Mccue، سنة 1998 تحت عنوان: Break- even analysis in health care

تحدث هذه الدراسة عن دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصحية، وكيف يمكن استخدام هذه الأداة لتحليل الفوائد والتكاليف المتعلقة بالمشروع، وتحديد ما إذا كانت الإستثمارات المطلوبة تستحق التكلفة أو لا. ويتم ذلك من خلال حساب التكلفة الإجمالية والإيرادات المتوقعة ومن ثم تحديد عدد الوحدات اللازمة لبيعها حتى يتم تحقيق التعادل بين التكلفة والإيرادات.

تتضمن الدراسة نمودجا عمليا لتحليل التعادل في مجال الرعاية الصحية ، وتحدث عن العوامل المؤثرة في هذا المجال مثل العائد المالي والتكلفة الإجمالية للمشروع وتحديد أهمية تقدير الطلب على الخدمات الصحية وتحديد السعر المثلى للخدمات.

يمكن القول أن هذه الدراسة تقدم إطارا مهما لفهم دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصحية، وتسلط الضوء على الأهمية الكبيرة لتقدير الطلب وتحديد السعر المثلى للخدمات. ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن هذه الدراسة نشرت منذ أكثر من 20 عاما، وقد يحتاج البحث الحديث إلى إعادة تقييم بعض الجوانب الخاصة بتطبيق هذه الأداة في ظل التغيرات المستمرة في قطاع الرعاية الصحية².

3- دراسة M.R.Khouja، سنة 1999، تحت عنوان Breakeven analysis and decision makin

¹ Dastgir, H.R.(1992). Break-even analysis for single-product firms revisited. The Engineering Economist, 37(1), 63-79

² McCue, S. (1998). Break- even analysis in health care. Health care management review, 23(4) ,50-58.

يتناول المقال أهمية التحليل التكاليفي في صنع القرارات وإدارة الأعمال، وخاصة في مجال الاستثمار والإنتاج. يهدف المقال إلى تقديم تفسير مفصل لتحليل التعادل وكيفية استخدامه في عمليات صنع القرارات وتحليل جدوى المشاريع الاستثمارية.

يتمحور المقال حول شرح مفهوم التعادل وأهميته في تحليل الجدوى الاقتصادية للمشاريع كما يوضح كيفية حساب التعادل بشكل دقيق وتحليل النتائج المستنتجة منه. كما يتطرق المقال إلى بعض الأمور النظرية المتعلقة بتحليل التعادل مثل العوامل التي تؤثر في الربحية والتكلفة الثابتة والمتغيرة ، ويوضح كيفية استخدام التحليل التكاليفي في صنع القرارات الاستثمارية وتحديد جدوى المشاريع.

بشكل عام يعد هذا المقال مرجعا مهما للباحثين والمهتمين بمجال التحليل التكاليفي والجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، ويمكن استخدامه كمصدر للمعلومات والمراجعة الدراسية في هذا المجال¹.

4- دراسة G.Allen، سنة 2002، تحت عنوان: Break-even analysis revisited

تناول المقالة المعنوية الأداء الاقتصادي وتحليل التعادل للشركات والمؤسسات . يتم التركيز في هذه المقالة على استخدام تحليل التعادل للتوصل إلى معرفة ما إذا كانت الشركة تحقق الأرباح المتوقعة أم لا. كما يتم تحليل العوامل المؤثرة في نقطة التعادل وتقييم كيف يمكن للشركات تحسين أدائها وزيادة ربحيتها.

يقوم المؤلف بتقييم النموذج الأساسي لتحليل التعادل ، ويقترح تعديلات على هذا النموذج بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية المتغيرة. كما يعرض المؤلف مجموعة من الأمثلة العملية لاستخدام تحليل التعادل في بيئة الأعمال الحالية.

يمثل هذا المقال إضافة قيمة للمعرفة الاقتصادية، حيث يتناول موضوعا حيويا في عالم الأعمال ويعرض آراء وتجارب من مختلف الشركات والمؤسسات، وعلى الرغم من أن المقالة قد نشرت في عام 2002، فإن الأفكار والمفاهيم التي تناولها مازالت قائمة ومفيدة في الوقت الحالي².

¹ Khouja, M. R. (1999). Breakeven analysis and decision making. The Engineering Economist, 44(2), 105-122.

² Allen, G. (2002). Break-even analysis revisited. Management Quarterly, 3(1), 1-7.

5- دراسة A.D.Shortridge، سنة 2004، تحت عنوان: The use of break-even analysis in budgeting process

تناول المؤلف في هذه الدراسة استخدام تحليل التعادل في عملية التخطيط المالي والميزانية، حيث تم استعراض دور تحليل التعادل في تحديد أقل حجم مبيعات يجب تحقيقه من أجل تغطية التكاليف الثابتة والمتغيرة. واستند المؤلف في تحليله إلى دراسات سابقة وأمثلة عملية على استخدام تحليل التعادل في عمليات التخطيط المالي والميزانية، كما تناول المؤلف أهم النقاط الحرجة التي يجب مراعاتها عند استخدام هذه التقنية. واستنتج المؤلف أن استخدام تحليل التعادل يساعد في تقليل المخاطر المالية وتحسين جودة القرارات المالية المتخذة من قبل المؤسسات. يمثل هذا البحث إسهاماً هاماً في فهم دور تحليل التعادل في عمليات التخطيط المالي والميزانية، ويمكن استخدام نتائجه في تحسين أداء الشركات واتخاذ قرارات مالية أفضل. كما يشير المؤلف إلى أهمية مراعاة عوامل مختلفة في استخدام تحليل التعادل وتحديد نقاط الكسر في الإنتاج، وبالتالي يوصي بمزيد من الأبحاث لتحسين هذه التقنية في مختلف المجالات الاقتصادية.¹

6- دراسة s.chakraborty and a.alghazali and f.aljafari، سنة 2015، تحت عنوان: economic feasibility study of solar power plant in Libya using break-even analysis

تحدثت الدراسة عن دراسة الجدوى الاقتصادية لمحطة للطاقة الشمسية في ليبيا باستخدام تحليل التعادل تم استخدام برنامج homer للحصول على بيانات الأداء الفني والاقتصادي للمحطة الشمسية، و تم تحليل تكلفة الاستثمار و الإيرادات المتوقعة، ووجدت الدراسة أن المشروع يحقق ربحاً في غضون سنتين من بدء التشغيل، و ينتج طاقة كافية لتلبية الطلب المحلي و تم استخدام تحليل التعادل لتحديد عدد الوحدات المطلوبة لتغطية تكلفة المشروع و تحقيق الربح، و كذلك لتحديد حجم الانتاج المطلوب

¹ Shortridge, A .D. (2004). The use of break-even analysis in the budgeting process. Journal of Business and Economic Research, 2(6), 15-22

لتحقيق الربح، و قد تم استخدام المقارنة بين نتائج التحليل التقليدي و تحليل التعادل باستخدام متغيرات مختلفة لتحديد أن التحليل التعادلي هو الأداة الأفضل لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع¹.

7- دراسة s.hameed and s.ali and s.khan and m.farooq، سنة 2016، تحت عنوان: "break-even analysis as a decision-making tool : a review of literature and a proposed model " عام 2016:

المقالة المذكورة هي مراجعة نظرية لتحليل التعادل كأداة لاتخاذ القرارات، يتم تقديم نظرة عامة على الدراسات السابقة حول تحليل التعادل و استخدامه في صنع القرارات. و بعد ذلك يتم تقديم نموذج مقترح لتحليل التعادل يستند إلى أربعة عوامل رئيسية: تكلفة الإنتاج، الإيرادات المتوقعة، التكاليف المتغيرة، و الحجم المتوقع للإنتاج. يتم استخدام هذا النموذج لحساب نقطة التعادل و التي تمثل الحد الأدنى للإنتاج الذي يجب أن يتم تحقيقه لتغطية التكاليف الثابتة. يتم استعراض عدد من الدراسات الحالية حول تحليل التعادل في المجالات مختلفة مثل المحاسبة و التمويل و ادارة الأعمال و الاقتصاد الزراعي. و يتم التركيز على الاستخدامات المختلفة لتحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية. و يتم استخدام النموذج المقترح لتحليل تعادل مشروع استثماري في صناعة السيارات.

تعتبر هذه المقالة مرجعا قيما لمن يرغب في دراسة تحليل التعادل و استخداماته في صنع القرارات².

8- دراسة k.niamul، سنة 2016، تحت عنوان: "optimizing break-even analysis and activity-based costing

تحاول المؤلفة في دراستها تحسين تحليل التعادل و تكلفة الأنشطة عبر اقتراح نموذج محسن لتحليل التعادل و تكلفة الأنشطة يتم التحليل باستخدام المعادلات المالية التقليدية لتحليل التعادل و تكلفة الأنشطة، و من ثم تقدم المؤلفة نموذجا محسنا يأخذ في الاعتبار تكلفة المنتج و التوزيع و الادارة. كما تحاول المؤلفة

¹ Aljafari, F, Alghazali, A, & Chakraborty, S. (2015). Economic feasibility study of solar power plant in Libya using break-even analysis. International Journal of Renewable Energy Research, 5(1), 231-236.

² Faroop, M, arif, s, khan, s, Ali, s, & Hameed, s, (2016) Break-even analysis as a decision-making tool: a review of literature and a proposed model. Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, 10(2), 341-354.

تحسين أسلوب التحليل بتعيين وزن لكل من الأنشطة الثابتة و المتغيرة و تحديد تكلفة الأنشطة بدقة. يتضمن البحث أيضا تحليل دراسات سابقة و مراجعة الأدبيات ذات الصلة¹.

9- دراسة b.tariq and s.ahmad، سنة 2018، تحت عنوان: — a multi-criteria decision making approach for break-even analysis using fuzzy soft set theory

تركز المقالة على استخدام نظرية المجموعات الضبابية الناعمة (fuzzy soft set) في تحليل التعادل واتخاذ القرارات. يتم تقديم معايير متعددة لتحليل التعادل باستخدام نظرية fuzzy soft set والتي تشمل التكلفة الاجمالية و الإيرادات الاجمالية وعوائد الاستثمار و غيرها من المعايير. و يتم استخدام طرق مختلفة لحساب القيم الضبابية اللازمة لتطبيق النظرية وتحليل التعادل. يتم تطبيق هذه الطريقة على مثال واقعي لتحليل تعادل مشروع استثماري في الصناعة البتروكيمياوية ويتم التوصل إلى نتائج مهمة حول الجدوى الاقتصادية للمشروع. تتوصل الدراسة إلى أن استخدام هذه النظرية يمكن أن يساعد في تحسين دقة تحليل التعادل وبالتالي تحسين عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية. كما يوفر هذا النهج اطارا للتعاطي مع العديد من المعايير المتعددة ومختلفة الأهمية في تحليل التعادل. مما يجعله أداة قيمة لاتخاذ القرارات في الاستثمار².

10- دراسة d.d'alfonso، سنة 2018، تحت عنوان:

Application of break-even analysis in healthcare institution

تناول هذه الدراسة دور تحليل التعادل في المؤسسات الصحية، وذلك باستخدام تحليل التعادل لتحديد الحد الأدنى لعدد المرضى الذين يتعين علاجهم لتحقيق التعادل المالي. وتسعى الدراسة إلى تقديم اطار عملي لتحليل التعادل في المؤسسات الصحية باستخدام بيانات تشغيلية و مالية. و قد تم تطبيق هذا الاطار على مؤسسة صحية واقعية في ايطاليا ، وتم التحقق من فعالية تحليل في تحقيق الاستدامة المالية للمؤسسة الصحية.

¹ Niamul, k,(2016).optimizing Break-even analysis and Activity-Based costing.international journal of economics,commerce and Managemet,4(5),69-78.

² Tariq,B,& Ahmad,s.(2018).A multi-criteria decision-making approach for break-even analysis using fuzzy soft set theory.journal of intelligent & fuzzy system,34(6).

يتم استخدام منهجية تحليل التعادل لتحديد أقل عدد من المرضى الذين يجب علاجهم لتحقيق التعادل المالي وتم استخدام تقنية تحليل الانحدار الخطي لتحديد علاقة بين التكلفة و حجم الانتاج ، وتوصلت الدراسة إلى أن تحليل التعادل يمكن أن يكون أداة فعالة لإدارة الكلف في المؤسسات الصحية وتحقيق الاستدامة المالية. ومع ذلك يجب على الادارة الصحية أيضا مراعاة العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستدامة المالية وتضمن الجودة و الرضا لدى المرضى¹.

المطلب الثالث: مميزات الدراسات الحالية

تلتقي الدراسة الحالية مع توجهات الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية ودورها في عملية القرار الاستثماري، لهذا هنالك اتفاق على أهمية دراسات الجدوى واهتمت معظم الدراسات إلى التعرض إلى أساليب و معايير التقييم المعروفة و محولة تطبيقها على مشروعات بعينها. وما يميز دراستنا الحالية أنها تناولت أبعاد أخرى في الموضوع لم تتعرض لها الكثير من الدراسات بأنها استخدمت تحليل التعادل مفهومه و استعمالاته وكيفية استخدامه وتطبيقه في دراسات الجدوى الاقتصادية والذي يعد من معايير التقييم المثلى في دراسة الجدوى الاقتصادية حتى تكون فعالة في اتخاذ القرار الاستثماري واختيار المشروع الاستثماري المناسب، الذي تختلف أهدافه من خاصة إلى عامة وأسس اتخاذ القرار حولها يعتمد على الرشادة في حسن اختيار الأساليب المناسبة لدراستها، وكذا الوقوف على مدى دوره في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية في الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع غرداية.

الفرع الأول: تحليل الدراسات السابقة

من خلال استعراض أهم النتائج نلاحظ ما يلي:

- قامت دراسة "عبد الرزاق الساكني و علي يوسف" بإبراز أهمية تطوير و توسيع مدى التحليل التقليدي للتعادل بنماذج معدلة و مكتملة للنموذج الأساسي التقليدي دون التأثير على بساطته.
- أجمعت دراسة "ياسر محمد أبو عيد" على وجود ترابط بين التكلفة و العائد مرتبط بحياة المشروع في اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

¹ D Alfonso , D(2018).Application of break-even analysis in healthcare institution. Mediterranean journal of social sciences, 9(5),207-214.

- اقتصرت دراسة " الحاج عرابة، محمد زرقون " على كيفية حساب نقطة التعادل و فوائد حسابها بالنسبة للمنظمات غير الربحية و لتي تعبر فعلا عن الايراد التعادلي التقديري للمنظمة.
- تضمنت دراسة " عثمانى أحسين و تفرات يزيد " أسلوب تحليل التعادل المتقدم و هو الأسلوب المستخدم في التقليل من مختلف المشاكل التي تعاني منها المؤسسة من اسراف في التكاليف و اتخاذ القرار و مساهمته في معرفة نتائج المؤسسة من ربح و خسارة.
- احتوت دراسة كل من " شيماء رشيد محسن " و " مها عبد الستار عبد الجبار " أن دراسة الجدوى الاقتصادية تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري عقلا و سليما، و أن فشل أي مشروع يعتمد على دراسة الجدوى الاقتصادية .
- ورد في دراسة : H.R . Dastgir أن تحليل التعادل و دوره في تحديد الأرباح و تقييم الجدوى الاقتصادية يرتكز على جوانب لتحديد تكلفة الانتاج و تكلفة الانتاج متغيرة و تحليل لتعادل في نقطة الحرجة.
- كما لديه جانب إيجابي لحساب تكلفة و توضيح المتغيرات في الأرباح و خسارة.
- ركزت دراسة S. Mccue على فهم دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصحية لما لها من أهمية في تقدير طلب على الخدمات الصحية و تحديد السعر المثلي للخدمات.
- دراسة M.R.khouja وضحت كيفية استخدام التحليل التكاليف في وضع القرارات الاستثمارية و تحديد الجدوى للمشاريع.
- قمت بإدراج دراسة G.allen لأنها تركز على استخدام تحليل التعادل للتوصل إلى معرفة ما ان كان المشروع يحقق الأرباح المتوقعة أم لا.
- تناولت دراسة A.d.shortridge أمثلة و أهم نقاط الحرجة التي يجب مراعاتها عند استخدام أسلوب تحليل التعادل في عمليات التخطيط المالي و الميزانية.
- و كذلك أهمية مراعاة عوامل مختلفة في استخدام تحليل التعادل و تحديد نقاط الكسر في الانتاج.
- احتوت دراسة s.chakraborty ، a. alghazali ، F.alijafari أن استخدام تحليل التعادل يحدد وحدات مطلوبة لتغطية تكلفة المشروع و تحقيق الربح وكذلك تحديد حجم الانتاج المطلوب لتحقيق الربح.
- كما يعد تحليل التعادل أداة الأفضل لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- احتوت دراسة m.farooq و s.avif و s.khan و s.ali و s.hameed على نموذج مقترح لتحليل التعادل يستند إلى أربعة: تكلفة الانتاج، الايرادات المتوقعة، تكاليف المتغيرة و حجم متوقع لإنتاج لحساب نقطة التعادل.

- كما ركزت على استخدامات تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.
- ورد في دراسة k.niamul إلى اقتراح نموذج محسن لتحليل التعادل و تكلفة الأنشطة. وكذا تحسين أسلوب التحليل بتعيين وزن لكل من الأنشطة الثابتة و المتغيرة و تحديد تكلفة الأنشطة بدقة.
- قامت دراسة s.ahmad و b.tariq بتطبيق نظرية fuzzy soft set التي تساعد على تحسين دقة تحليل التعادل وتحسين عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية.
- دراسة d.d'alfonso بالرغم من وجود أداة فعالة لإدارة الكلف في المؤسسات الصحية و تحقيق الاستفادة المالية باستخدام أسلوب تحليل التعادل إلا أنه يجب على الإدارة الصحية مراعاة عوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستفادة المالية.
- اقتصرت دراسة "عفاف لوماريزية، زهية خياري" على أسلوب تحليل التعادل وعلاقته بتحليل الحساسية ربحية المشاريع الاستثمارية الذي توصل أن المشروع حساس نوعا ما لعامل السعر و قليل حساسية لعامل الكمية مباعه و تكلفة المتغيرة وهذا ما أكدته نتيجة تحليل باستخدام نقطتي التعادل الحساسة والمالية.

الفرع الثاني : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الباحث	عنوان الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
عبد الرزاق الساكني ، علي يوسف، سنة 2012.	الاتجاهات المعاصرة لتحليل العلاقة بين التكلفة و الحجم و الربح (نقطة التعادل) غطت الدراسة الفترة الممتدة ما بين (2009-2010)	- كلتا الدراستين استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في جانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي - كلاهما تبحث في موضوع تحليل التعادل.	- هذه الدراسة جاءت لتحديد و حصر العناصر و العوامل المؤثرة في تحديد نقطة التعادل أما دراستنا تطرقت إلى دور تحليل التعادل. - لم تتطرق هذه الدراسة إلى الجدوى الاقتصادية و المشاريع الاستثمارية.
الحاج عرابة، و محمد زرقون، سنة 2014	أهمية حساب نقطة التعادل في المنظمات الخدمية غير الربحية الجزائرية.	- كلا الدراستين تطرقتا إلى نقطة التعادل. - اعتمدتا المنهج الوصفي في الجانب النظري و دراسة حالة في جانب التطبيقي.	- هذه الدراسة تطرقت إلى توضيح كيفية حساب نقطة التعادل و فوائد حسابها أما دراستنا فعالجت موضوع دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية. - لم تتطرق إلى المشاريع الاستثمارية و الجدوى الاقتصادية.
ياسر محمد أبو عيد و أحمد علي أحمد، سنة 2016	صعوبات اعداد الجدوى الاقتصادية في فلسطين	- كلا دراستين حاولت التوصل إلى هل المشروع ناجح أم فاشل؟	- تناولت الدراسة صعوبة في اعداد الجدوى الاقتصادية أما دراستنا لتحديد الجدوى الاقتصادية. - دراسة سابقة تناولت الجدوى الاقتصادية و لم تتناول مشاريع الاستثمارية و تحليل التعادل . - دراسة سابقة في موسم 2016 أما دراستنا 2023 .
عثماني أحسين و تفرات يزيد، سنة 2018	استخدام أسلوب تحليل التعادل المتقدم في اتخاذ القرارات التشغيلية في المؤسسة الاقتصادية، غطت الدراسة الفترة الممتدة ما بين(2017)	- كلا الدراستين تدرس تحليل التعادل نظرا لمساهمته في تحسين الانتاجية و اختيار أفضل المشاريع الاستثمارية.	- جاءت هذه الدراسة لمعرفة استخدام أسلوب تحليل التعادل المتقدم في اتخاذ القرارات أما دراستنا فكانت تتمحور حول دور تحليل التعادل.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية و تحليل التعادل

<ul style="list-style-type: none"> - تطرقت الدراسة السابقة تحليل التعادل والمشاريع الاستثمارية - أما دراستنا تطرقت إلى تحليل التعادل و المشاريع الاستثمارية و جدوى الاقتصادية. - الدراسة السابقة في الموسم الجامعي 2018 أما دراستنا في 2023. 	<ul style="list-style-type: none"> - كلتا الدراستين عاجلت نفس المشاريع الممولة من طرف وكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية - كلتا الدراستين استخدمت نفس منهج وصفي وتحليلي ، و في جانب التطبيقي دراسة حالة 	<p>استخدام أسلوب تحليل التعادل في تحليل حساسية ربحية المشاريع الاستثمارية</p>	<p>عفاف لومايزية، زهية خياري سنة 2018</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تطرقت الدراسة السابقة إلى دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري أما دراستنا تطرقت إلى دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية. - استخدمت منهج استقرائي في جانب النظري عكس دراستنا التي استخدمت منهج الوصفي التحليلي. 	<ul style="list-style-type: none"> - كلا الدراستين هدفت إلى التعرف على معايير المستخدمة عند اتخاذ القرار الاستثماري. 	<p>دور دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري.</p>	<p>شيماء رشيد محيسن، وسن سعدون عجس العبودي، سنة 2020</p>
<ul style="list-style-type: none"> - دراسة السابقة تناولت الجدوى الاقتصادية و المشاريع الاستثمارية و لم تتناول تحليل التعادل. 	<ul style="list-style-type: none"> - كلتا الدراستين استخدمت في الجانب التطبيقي المقابلة - كلتا الدراستين في نفس الفترة الزمنية 2023 . 	<p>أثر الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية في التطوير التنظيمي في فنادق الدرجة الأولى.</p>	<p>مها عبد الستار عبد الجبار، سنة 2023</p>
<ul style="list-style-type: none"> - هذه الدراسة لم تتطرق إلى المشاريع الاستثمارية. - دراسة سابقة في موسم 1992 - أما دراستنا الحالية 2023 	<ul style="list-style-type: none"> - كلا الدراستين تطرقتا إلى تحليل التعادل ودوره في تحديد الأرباح وتقييم الجدوى الاقتصادية 	<p>Break-even analysis for single-Product virms revisited</p>	<p>H.R.Dastgir، سنة 1992</p>
<ul style="list-style-type: none"> - دراسة سابقة في الموسم الجامعي 1998. - أما دراستنا الحالية 2023. 	<ul style="list-style-type: none"> - تتشارك كلا الدراستين في دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع. 	<p>Break-even analysis bealth care</p>	<p>S.Mccue، سنة 1998</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تختلف الدراستين في الفترة الزمنية فالدراسة السابقة سنة 1999. - أما دراستنا في 2023. 	<ul style="list-style-type: none"> - كلتا الدراستين تتناول موضوع تحليل التعادل وأهميته وكيفية استخدامه وحسابه وتحليل النتائج المستنتجة منه. - كلا الدراستين تطرقت إلى الجدوى الاقتصادية للمشاريع. 	<p>Brekeven analysis and decision making</p>	<p>M.R.Khouja، سنة 1999</p>

<ul style="list-style-type: none"> - دراسة السابقة في الموسم 2015. - أما دراستنا الحالية 2023. 	<ul style="list-style-type: none"> - تستخدم كلا الدراستين تحليل التعادل لتبين أنه الأداة الأفضل لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع. 	<p>Economic feasibility study of solar power plant in libya using break-even analysis.</p>	<p>F.AljafariA. AlghazaliS, Chakrabort سنة 2015</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تركز الدراسة السابقة على استخدام تحليل التعادل وتحليل العوامل المؤثرة فيه. - أما دراستنا فتتطرق إلى دور تحليل التعادل. - لم تتطرق الدراسة إلى ذكر دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية. - دراسة السابقة في موسم 2002، أما دراستنا الحالية 2023. 	<ul style="list-style-type: none"> - كلا الدراستين تتحدث عن تحليل التعادل. 	<p>Break-even analysis revisited</p>	<p>G.Allen سنة 2002</p>
<ul style="list-style-type: none"> - دور تحليل التعادل في الدراسة السابقة هو استخدامه في عمليات التخطيط المالي والميزانية. - أما دراستنا فدوره هو تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية. - دراسة سابقة في موسم 2004، أما دراستنا 2023. 	<ul style="list-style-type: none"> - تتطرق كلا الدراستين إلى دور تحليل التعادل واستخداماته. 	<p>The use of break-even analysis in the budgeting process.</p>	<p>A.D.Shortridge سنة 2004</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تختلف دراسة السابقة من دراستنا أنها تستخدم تحليل التعادل كأداة لصنع القرارات، أما دراستنا فتتركز على دوره في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية. - تقدم دراسة سابقة نموذج مقترح لحساب نقطة التعادل في دراستنا الحالية. - دراسة سابقة سنة 2016، أما دراستنا 2023. 	<ul style="list-style-type: none"> - تتشارك كلا الدراستين في دراسة تحليل التعادل واستخداماته. 	<p>Break-even analysis az a decision-making tool :a reviewof literatire and a propased model.</p>	<p>M.Farooq S.Arif S.Khan, S.Hamed ، S.Ali سنة 2016</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الدراسة السابقة تدرس تحسين تحليل التعادل عبر اقتراح نموذج محسن لتحليل التعادل أما دراستنا فتتطرق إلى دور تحليل لتعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية. - لم تتطرق الدراسة السابقة إلى الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية. - الدراسة السابقة في موسم 2016، أما دراستنا في 2023. 	<ul style="list-style-type: none"> - كلا الدراستين تتطرق إلى تحليل التعادل. 	<p>Optimizing break-even analysis and activity-based costing</p>	<p>k.niamul سنة 2016</p>

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية و تحليل التعادل

<p>- الدراسة السابقة تتمحور حول تحسين دقة تحليل التعادل أما دراستنا تتمحور حول دور تحليل التعادل.</p>	<p>- كلا الدراستين تعطي مثال واقعي لتحليل تعادل مشروع استثماري و يتم التوصل إلى نتائج مهمة حول الجدوى الاقتصادية للمشروع.</p>	<p>A multi-criteria decision-making approach for break-even analysis using fuzzy soft set theory</p>	<p>d.tariq و s.ahmad سنة 2018</p>
<p>- دراسة السابقة في موسم 2018 أما دراستنا الحالية 2023</p>	<p>- كلا الدراستين تدرس دور تحليل التعادل سواءا على مستوى المؤسسات الصحية أو تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.</p>	<p>Application of break-even analysis in healthcare institutions</p>	<p>d.d 'alfonso سنة 2018</p>

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل حاولنا أن نعرض أهم النقاط المتعلقة بالجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية لكونها تمثل مرحلة هامة لاتخاذ قرار الاستثماري بتنفيذ المشروع من عدمه، كلما كان هذا القرار دقيق وأكبر شمولاً وفعالية كان المشروع ناجح، وذلك باستخدام إحدى أدوات مراقبة التسيير الهامة "تحليل التعادل" الذي سيساعد على فهم العلاقات المتشابكة ودراساتها وتحليلها، ونظراً لفائدته يعتبر تحليل التعادل بدون شك أفضل أداة لاكتشاف أسباب نقص أو زيادة الأرباح في الوحدة الاقتصادية وكذلك أداة في تقييم البدائل لهدف اتخاذ القرارات السلبية التي تحقق أهداف الوحدة الاقتصادية.

ومن خلال هذا المبحث نستطيع القول أن هنالك تداخل بين تحليل التعادل ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.

أما المبحث الثاني والذي كان بعنوان الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، والتي لها علاقة بموضوع دراستنا، تم فيه استعراض لأهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة ومنهج الدراسة وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل إليها، حيث اتفقت بعض من هذه الدراسات على دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.

وبغية إثبات جدوى هذا الفصل سوف يناقش الفصل الثاني اسقاط للأدبيات النظرية والتطبيقية لتحليل التعادل ودراسة الجدوى الاقتصادية على واقع مؤسسة ممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لفرع غرداية.

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة ممولة في اطار

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية

المقاولاتية

فرع غرداية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول لجدوى المشاريع الاستثمارية وتحليل التعادل والتي تمكنا من خلالها التعرف على أهم المعايير والمؤشرات التي تساعد على اختيار المشروع الاستثماري المناسب.

سنحاول في هذا الفصل تطبيق بعض المعايير والمؤشرات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الإستثماري المناسب سواء كان رفض المشروع أو قبوله أو ابراز علاقة تلك المعايير بتحليل التعادل و ذلك بإسقاط الدراسة على مشروع تم تمويله من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

و في الأخير سنستعرض نتائج الدراسة و نقوم بإختبار فرضياتها و ذلك ضمن المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في دراسة

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا المبحث عرضاً لمنهجية الدراسة وذلك ضمن مطلبين، خصصنا الأول لعرض طريقة اجراء الدراسة والثاني للأدوات المستخدمة فيها.

المطلب الأول: طريقة اجراء الدراسة

ستتطرق في هذا المطلب إلى اختيار المؤسسة محل الدراسة وأهم البيانات المتعلقة بتمويل المشروع والميزانية الافتتاحية، ثم نستعرض طريقة تقدير رقم الأعمال لهذا المشروع.

الفرع الأول: اختيار المؤسسة محل الدراسة

قمنا باختيار مشروع انشاء مؤسسة تم تمويلها من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع غرداية بتاريخ 2022/11/22، حيث تمثل نشاطها في صناعة غذائية للمخبوزات أي "مخبزة صناعية".

1- التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:

هي مخبزة صناعية تقدم منتجات متنوعة منها خبز بكل أنواعه، Croissants، تأسست سنة 2022، وإنطلقت فعلياً في النشاط سنة 2023 تقع وسط مدينة غرداية، تبلغ مساحتها 150 متر مربع.

2- دراسة المشروع وطلب التمويل:

تقدم صاحب المشروع إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لعرض فكرته وطلب تمويله وذلك بتاريخ 2021/09/27، عن طريق ملف طلب امتيازات على مستوى وكالة غرداية. بعد اتمام الإجراءات الإدارية تمت مناقشة المشروع وإعداد الدراسة "التقنية- الاقتصادية" بين المرافق المكلف بالدراسة ومسير الشركة من أجل عرض الدراسة على لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع غرداية.

الفرع الثاني: أهم البيانات المتعلقة بالمشروع

1- هيكل التمويل:

بتاريخ 2022/11/15 تم مثول صاحب المؤسسة أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع التابعة للوكالة-أين صودق على المشروع وتم اتخاذ قرار تمويل المشروع بصيغة تمويل ثلاثي وهذا بمساهمة شخصية من صاحب المؤسسة نسبتها 5%، أما القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة فنسبته كانت 25% ونسبة تمويل البنك الوطني

الفصل الثاني: دراسة حالة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لفرع غرداية

الجزائري بقرض بدون فائدة كانت 70 %، بلغت تكلفة الاستثمار، وبعد إستكمال الإجراءات القانونية التأسيسية للشركة، تم تمويل هذه الأخيرة بتاريخ 2022/11/22 بمبلغ اجمالي للاستثمار قدره 6934040,80 دج، والجدول التالي يبين هيكل تمويل المشروع:

الجدول رقم (2-1): هيكل التمويل

البيان	نسبة المساهمة	القيمة بالدينار
المساهمة الشخصية نقدية	5 %	346702,00
كلاسيك PNR قرض غير مكافئ	25 %	1733510,00
قرض بنكي	70 %	4853829,00
المجموع	100 %	6934040,00

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على البيانات المقدمة من طرف الوكالة

وبالنسبة للقرض البنكي مبلغه 4853828,56 دج، مدته 13 سداسي، ومعدل الفائدة البنكي 5,5 %، معدل التحسين Taux de bonification نسبته 100 %، أما معدل الفائدة الحقيقي معدوم، والجدول التالي يبين اهتلاك هذا القرض.

الجدول رقم (2-2): اهتلاك القرض البنكي

البيان	سداسي 1	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6
أصل القرض	0,00	0,00	970765.71	970765 .71	970765.71	970765.71	970765.71
باقي المبلغ المستحق	4853828,56	4853828 .56	4853288.56	3883062.85	2912297.14	1941531.42	970765.71
الفائدة البنكية المحسنة	0,00	133480.29	266960.57	213568.46	16017.34	160176.34	53392.11
الاشتراك في صندوق ضمان القرض FG	8494,20	16988.40	16988.40	13590.72	10193.04	6795.36	3397.68
مجموع مبلغ الاشتراك للتسديد	76447,80						

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على البيانات المقدمة من طرف الوكالة

الفصل الثاني: دراسة حالة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لفرع غرداية

2- الميزانية الافتتاحية:

تظهر مصادر الأموال المتاحة للمشروع عند إنطلاقه والمثلة في الخصوم واستخدامات هذه الأموال أي جانب الأصول، وسنلخص ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-3): الميزانية الافتتاحية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
346 702,04	رؤوس الأموال الخاصة		الأصول الثابتة غير (الجارية)
			الأصول غير المادية
		100000,00	مصاريف التأسيس
		0,00	البرمجيات، الترخيص...
			أصول ثابتة
		6545595,00	معدات الانتاج
		0,00	أدوات
		0,00	معدات النقل
		0,00	معدات و أثاث مكتب
		0,00	معدات اعلام الي
		0,00	تهيئة
		0,00	مصاريف التثبيت
		0,00	الأصول الثابتة الأخرى
			الأصول الجارية
			مخزونات
		0 ,00	المواد الأولية و المستلزمات
	خصوم غير جارية		الحقوق و الاستخدامات المماثلة
4853828,56	قروض من مؤسسات الائتمان		تكاليف الايجار
1733510,20	قروض أخرى و ديون مماثلة (PNR تقليدي)		المتاحات
0,00	قروض أخرى و ديون مماثلة (PNR LO)	76447,80	البنك (الاشتراك في صندوق الضمان)
		61998,00	بنك (التأمين)
		150000,00	البنك (رأس المال العام، التكوين...)
6934040,80	المجموع	6934040,80	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على البيانات المقدمة من طرف الوكالة

3- رقم الأعمال التقديري:

يقدر رقم الأعمال بالأشهر 11 شهر، أما عدد الأيام/ في الشهر 26 يوم وعليه يكون رقم الأعمال السنوي بالأيام هو 286 يوم.

وعليه يكون مبلغ رقم الأعمال موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): تحديد رقم الأعمال التقديري

المبلغ	رقم الأعمال/أيام	عدد الأيام في السنة	
0,00		286	مبيعات بضائع
6292000,00	22000	286	الانتاج المباع
0,00	0	286	تقديم خدمات
6292000,00			رقم الأعمال

ومع توقع تحقيق تطور سنوي لرقم الأعمال قدره 10% تكون قيمة رقم الأعمال كالاتي:

التطور	رقم الأعمال	الخدمات المقدمة	الانتاج المباع	مبيعات بضائع	البيان
10 %	6292000,00	0,00	6 292 000,00	0,00	السنة 1
10%		0,00	6 291 200,00	0,00	السنة 2
10%		0,00	7 613 320,00	0,00	السنة 3
10%		0,00	8 374 652,00	0,00	السنة 4
10%		0,00	9 212 117,00	0,00	السنة 5
10%		0,00	10 133 328,00	0,00	السنة 6
10%		0,00	11 146 661,81	0,00	السنة 7

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على الملحق 2

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

الفصل الثاني: دراسة حالة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لفرع غرداية

سنحاول في المطلب استعراض الأدوات المستخدمة في الدراسة، بالإضافة إلى معايير اختيار الاستثمارات وتحليل التعادل المستخدمة في تقييم مشروع المخبزة الصناعية.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

ونقصد بها الأدوات التي تم الإستناد إليها في جمع معطيات الدراسة ويمكن حصرها في ما يلي:

1- **المقابلة:** حيث قمنا بإجراء عدة مقابلات مع السيد "بلعيد محمد" رئيس مصلحة المرافقة، أين تم توجيه عدة أسئلة تتعلق بدراسة الجدوى الاقتصادية وتحليل التعادل لمشروع المخبزة الصناعية ومصادر تمويلها إلى أن تم تجسيد مشروعه على أرض الواقع سنة 2023.

2- وثائق المؤسسة :

حيث تم جمع معطيات الدراسة عن طريق نموذج دراسة الجدوى التقنية - الاقتصادية والتي أنجزت بين صاحب المشروع وكذا المكلف بالدراسات " المرافق" على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والتي تتضمن الميزانية الافتتاحية، الميزانيات المالية التقديرية لفترة 7 سنوات، جدول حسابات النتائج والهيكلة التمويلي المعتمد وكذا رقم الأعمال التقديري لمدة 7 سنوات.

كما تمت الاستعانة ببرنامج Microsoft Office Excel في حساب معايير اختيار الاستثمارات ونقطة التعادل.

الفرع الثاني: معايير اختيار الاستثمارات المستخدمة في تقييم مشروع مخبزة صناعية

1- التقييم حسب معدل المردودية المتوسطة:

لحساب معدل المردودية المتوسطة تم أخذ متوسط قيم النتيجة الصافية كمتوسط للنتائج وقد قمنا بحسابه وفق العلاقة التالية:

$$Rm = \frac{\sum_{i=1}^n \frac{R_{net_i}}{n}}{I} \quad \text{أو} \quad Rm = \frac{\text{متوسط النتائج المنتظرة}}{\text{تكلفة الاستثمار}}$$

2- التقييم حسب مدة الإسترجاع **Dr**:

الفصل الثاني: دراسة حالة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لفرع غرداية

- إذا كانت التدفقات النقدية الصافية المحصلة من المشروع متساوية عبر العمر الافتراضي لهم يمكن الحصول على فترة الإسترداد من خلال قسمة مبلغ الإستثمار (الإستثمار المبدئي) على التدفق السنوي؛
- في حالة عدم تساوي صافي التدفقات السنوية واختلافها من سنة إلى أخرى عبر العمر الافتراضي للمشروع في هذه الحالة نستعمل التدفقات النقدية المتراكمة لتحديد فترة استرداد الإستثمار.

3- التقييم حسب القيمة الحالية الصافية VAN : يتم تقييم المشروعات على مستوى وكالة ANADE

باستخدام معيار صافي القيمة الحالية، حيث يمكن حسابه حسب العلاقة التالية :

$$VAN = \sum_{i=1}^n \frac{Cft}{(1 + K)^t} - I_0$$

Cft : التدفقات النقدية؛

K : معدل الخصم؛

t : توقيت التدفق النقدي؛

I0 : تكلفة الاستثمار (قيمة الاستثمار الأولية)؛

n : عمر المشروع الاستثماري.

يمكن حساب معيار صافي القيمة الحالية للمشروع اعتمادا على العلاقة الحسابية السابقة، وانطلاقا من بيانات الدراسة التقنية- الإقتصادية للمشروع، حيث أن معدل الخصم الذي يتم اعتماده من قبل الوكالة لخصم التدفقات النقدية للمشروع في حالة التمويل الثلاثي، هو معدل الفائدة الذي يفرضه البنك الممول على قيمة القرض البنكي الممنوح وهو 5,5%.

4- التقييم حسب مؤشر الربحية IP :

يُعد هذا المعيار مكمل لمعيار القيمة الحالية الصافية، وذلك من خلال أثر الحجم على VAN ويحسب بالعلاقة التالية:

5- التقييم حسب معدل العائد (المردودية) الداخلي:

يتم حساب معدل العائد الداخلي كما يلي:

- اختيار معدلين عشوائيين أحدهما متدني والثاني مرتفع بنسبة 1%، ثم حساب القيمة الحالية الصافية على أساسهما وتكرر المحاولة إلى أن نصل إلى المعدل الذي يجعل القيمة الحالية الصافية تساوي صفر.

الفصل الثاني: دراسة حالة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لفرع غرداية

- إذا حصلنا على قيمتين لمؤشر القيمة الحالية الصافية إحداهما سالبة والأخرى موجبة، نقوم بحساب معدل العائد الداخلي بالعلاقة التالية:

$$TRI = r1 + \left[(r2 - r1) \times \frac{VAN(r1)}{VAN(r1) - VAN(r2)} \right]$$

$r1$: هو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية الصافية في أدنى قيمة موجبة لها $VAN(r1) > 0$

$r2$: هو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية الصافية سالبة $VAN(r2) < 0$

الفرع الثالث: تقييم المشروع حسب معيار تحليل التعادل

من أجل حساب نقطة التعادل من الضروري تحديد هيكل التكاليف، أي تجزئة التكاليف إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة وسنوضح فيما يلي طريقة حسابها:

التكاليف المتغيرة = مبلغ المشتريات المستهلكة Achats consommés

والذي يحسب كما يلي:

(المواد الأولية + استهلاكات الماء والكهرباء والغاز والبنزين) للشهر الواحد $\times 11$ شهر

التكاليف الثابتة = (التأمين + الايجار + الصيانة + النقل) للشهر الواحد $\times 12$ شهر + الاهتلاكات + مصاريف المستخدمين + ضرائب و رسوم + المصاريف المالية (والتي هي عبارة عن اشتراكات في صندوق ضمان القروض)

وللإشارة تضم الخدمات الخارجية وغيرها كل من مصاريف التأمين والايجار والصيانة والنقل، وعليه تحسب هذه الخدمات الخارجية كما يلي:

الخدمات الخارجية وغيرها: (التأمين + الايجار + الصيانة + النقل) للشهر الواحد $\times 12$ شهر

وبالتالي نحسب نقطة التعادل كالتالي :

$$PM_e = \frac{CF}{m}$$

حيث:

يمثل m معدل الهامش على التكلفة المتغيرة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$m = \frac{MCV}{CA}$$
$$MCV = CA - CV$$

الفصل الثاني: دراسة حالة ممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لفرع غرداية

حيث يمثل MCV الهامش على التكلفة المتغيرة وهو عبارة عن الفرق بين رقم الأعمال CA والتكاليف المتغيرة CV

ثانيا: نقطة التعادل بالأيام

تحدد نقطة التعادل بالأيام كما يلي:

حيث يمثل CA رقم الأعمال و $PMop$ نقطة التعادل بالقيمة

ثالثا: وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها

تحدد وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها بالعلاقة التالية¹:

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

ستتطرق في هذا المبحث إلى نتائج الدراسة، ثم نقوم بتحليلها واختبار الفرضيات، وذلك ضمن مطلبين.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

الفرع الأول: تقييم مشروع مخبزة صناعية حسب معايير اختيار الاستثمارات

1- التقييم حسب معدل المردودية المتوسطة:

$$\frac{\sum_{i=1}^n Ri}{n} = \frac{193}{n}$$

ومنه :

$$Rm = \frac{2760347,503}{6934040,80} = 0,3980864235757 = 39,81\%$$

نلاحظ أن معدل المردودية للمشروع الإستثماري أكبر من معدل الخصم فإن المشروع مقبول.

¹ نفس المرجع.

2- حساب مدة الاسترجاع Dr :

الجدول رقم (2 - 5) : حساب التدفقات النقدية

التدفقات المتراكمة	التدفقات الصافية	تكلفة الاستثمار	السنوات
-6934040,80	-6934040,80	6934040,80	0
-4201105,452	2732935,35		1
-1036738,904	3164366,55		2
2616627,02	3653365,92		3
5943520,307	3326893,29		4
9791686,206	3848165,90		5
14046676,73	4254990,52		6
19033986,72	4987309,99		7
3709718,217	7,522596802	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة

يمكن حسابها بالطريقة الأولى كالآتي:

$$DR = \frac{6934040,80}{3709718,217} = 1,87$$

أو تحسب كذلك وفق الطريقة الثانية التراكمية التي تعتمد على تجميع التدفقات الصافية إلى أن تُغطى تكلفة الإستثمار، وعندها نستطيع تحديد تاريخ التطابق كالتالي:

$$DR = 2 + \frac{3}{2}$$

نلاحظ من خلال التدفقات المتراكمة المبينة في الجدول أعلاه أن فترة الاسترداد تقع في السنة الثالثة أي بعد 2 سنتين و53 يوم.

3-التقييم حسب القيمة الحالية الصافية VAN :

الجدول التالي يوضح حساب القيمة الحالية الصافية:

الجدول رقم (2-6): حساب القيمة الحالية الصافية للمشروع

السنوات	التدفق النقدي السنوي	$\frac{Cft}{(1+k)^t}$	القيمة الحالية للتدفق النقدي السنوي
1	2732935,35		2590460,05
2	3164366,55		2843032,77
3	3653365,92		3111256,34
4	3326893,29		2685523,96
5	3848165,90	$\frac{3848165,90}{(1,055)^5}$	2944363,93
6	4254990,52		3085914,14
7	4987309,99		3428460,47
مجموع القيم الحالية للتدفق النقدي السنوي			20689011,66
$VAN = \sum_{i=1}^n \frac{Cft}{(1+K)^t} - I_0$ VAN=20689011,66-6934040,80			13754970,86

المصدر: من اعداد الطالبين بناءً على معطيات الدراسة

نلاحظ من النتيجة أن صافي القيمة الحالية للمشروع موجب $VAN > 0$ بمعنى التدفقات النقدية المستقبلية تغطي تكلفة الاستثمار ويبقى فائض قدره 13754970,86 دج، وعلى أساس ذلك تم اتخاذ القرار بقبول منح المشروع التمويل اللازم من قبل الوكالة والبنك الممول.

4- حساب مؤشر الربحية IP:

نلاحظ أن مؤشر الربحية أكبر من الواحد، ومنه فإن المشروع ذو جدوى مالية.

5- حساب معدل العائد (المردودية) الداخلي TRI:

الجدول رقم (2-7): تحديد معدل العائد الداخلي

التدفق النقدي المحين		التدفق النقدي السنوي	السنة التقديرية
44%	43%		
1897871,77	1911143,60	2732935,35	1
1317966,51	1547443,17	3164366,55	2
1223504,86	1249352,70	3653365,92	3
773729,05	795599,90	3326893,29	4
621500,28	643537,12	3848165,90	5
477225,50	497602,29	4254990,52	6
388444,45	407862,80	4987309,99	7
6700242,42	7052541,58		المجموع
-233798,39	118500,79		القيمة الحالية الصافية VAN

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة

$$TRI = 43 + [(44 - 43)] \frac{118500,79}{118500,79 - (-233798,39)} = 43,34\%$$

إذن معدل العائد الداخلي يساوي 43,34% وهو أكبر من معدل الخصم 5,5% وبالتالي قبول المشروع.

الفرع الثاني: حساب نقطة التعادل

1- استهلاكات الدورة:

لتحديد استهلاكات الدورة نقوم في البداية بتحديد الاستهلاك الشهري في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): الاستهلاكات الشهرية

1 000 000,00	المستلزمات، مواد أولية، التعبئة و التغليف
14000,00	كهرباء، ماء، غاز، هاتف
10000,00	وقود
5166,50	تأمين
35000,00	إيجار
10000,00	معدات الصيانة
20000,00	النقل

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة

الفصل الثاني: دراسة حالة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لفرع غرداية

بعد تحديد الاستهلاك الشهري نقوم بحساب استهلاكات الدورة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-9): استهلاكات الدورة

السنة 6	السنة 5	السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
1827890,45	1740848,05	1657950,53	1 579 000,50	1503810,00	1432200,00	1364000,00	مشتريات مستهلكة
5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%	التطور
1065396,08	1024419,31	985018,57	947133,24	910705,04	875677,92	841998,00	الخدمات الخارجية وغيرها
4%	4%	4%	4%	4%	4%	4%	التطور

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة

ولإشارة تشكّل المشتريات المستهلكة تكاليف متغيرة.

2-تحديد مصاريف المستخدمين ومجموع التكاليف الثابتة:

يمكننا تحديد مبلغ مصاريف المستخدمين إنطلاقاً من الجدول التفصيلي التالي:

الجدول رقم(2-10): رواتب المستخدمين والمصاريف الإجتماعية

اشتراكات صندوق الضمان لغير الأجراء Casnos	رواتب المستخدمين	التطور السنوي	رواتب الموظفين	رواتب الشركاء	البيان	العدد الإجمالي	عدد الموظفين	عدد الشركاء متضمن للمسير
210572,45	1134000,00	2%	453600,00	680400,00	السنة 1	4	3	1
275287,13	1156680,00	2%	462672,00	694008,00	السنة 2		رواتب الموظفين	رواتب الشركاء
348637,04	1179813,60	2%	471925,44	707888,16	السنة 3	-	30000,00	45000,00
299666,14	1203409,87	2%	481363,95	722045,92	السنة 4			
377857,03	1227478,07	2%	490991,23	736486,84	السنة 5	-		
638248,58	1252027,63	2%	500811,05	751216,58	السنة 6			
648000,00	1277068,18	2%	510827,27	766240,91	السنة 7			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة

الفصل الثاني: دراسة حالة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لفرع غرداية

وانطلاقا من الجدول أعلاه نحصل على مبلغ مصاريف المستخدمين بجمع رواتب المستخدمين واشتراكات صندوق الضمان لغير الأجراء Casnos، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-11): بقية المصاريف السنوية

السنوات	الإهلاكات	مصاريف المستخدمين	ضرائب و الرسوم	مصاريف مالية	خدمات خارجية وغيرها	مجموع المصاريف (وهي تكاليف ثابتة)
1	1329119,00	1344572,45	00	8494,20	841998,00	3524183 ,65
2	13291199,00	1431967,13	00	16988,40	875677,92	3653752,45
3	1329119,00	1528450,64	00	16988,40	910705,04	3785263,08
4	13291199,00	1503076,02	1004958,24	13590,72	947133,24	4797877,22
5	13291199,00	1605335,15	1105454,06	10193,04	985018,57	5035119,77
6	0,00	1890276,21	1215999,47	6795,36	1024419,31	4137490,35
7	0,00	1925068,18	1337599,42	3397,68	1065396,08	4331461,36

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على معطيات الدراسة

3- حساب نقطة التعادل بالقيمة:

الجدول رقم(2-12): حساب نقطة التعادل

البيان	مجموع التكاليف الثابتة	مجموع التكاليف المتغيرة	الإنتاج المباع(رقم الأعمال)	الهامش على التكلفة المتغيرة	معدل الهامش على تكلفة المتغيرة	نقطة التعادل	وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها %
السنة 1	3524183,65	1364000,00	6 292 000,00	4 928 000	0,78	4 499 627,34	39,83
السنة 2	3653752,45	1432200,00	6 921 200,00	5 489 000	0,79	4 607 096,28	50,23
السنة 3	3785263,08	1503810,00	7 613 320,00	6 109 510	0,80	4 716 977,16	61,40
السنة 4	4797877,22	1579000,50	8 374 652,00	6 795 651,5	0,81	5 912 685,79	41,64
السنة 5	5035119,77	1657950,53	9 212 117,20	7 554 166,67	0,82	6 140 202,55	50,03
السنة 6	4137490,35	1740848,05	10 133 328,92	8 392 480,87	0,83	4 995 727,87	102,84
السنة 7	4331461,36	1827890,45	11 146 661,81	9 318 771,36	0,84	5 181 083,76	115,14

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة

4- حساب نقطة التعادل بالأيام:

الجدول رقم (2-13): حساب نقطة التعادل بالأيام

البيان	نقطة التعادل PMe	رقم الأعمال CA	نقطة التعادل بالأيام
السنة 1	4 499 627,34	6 292 000,00	205
السنة 2	4 607 096,28	6 921 200,00	190
السنة 3	4 716 977,16	7 613 320,00	177
السنة 4	5 912 685,79	8 374 652,00	202
السنة 5	6 140 202,55	9 212 117,20	191
السنة 6	4 995 727,87	10 133 328,92	141
السنة 7	5 181 083,76	11 146 661,81	133

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة

نلاحظ من خلال حساب نقطة التعادل بالأيام المبينة في الجدول أنها كانت مرتفعة بداية من السنة الأولى وانخفضت في السنتين الثانية والثالثة لتعود وترتفع في السنة الرابعة ثم تنخفض من السنة الخامسة إلى السنة السابعة وهذا يعود إلى زيادة في رقم الأعمال.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

بعد استعراض نتائج الدراسة، سنحاول في هذا المطلب تحليلها، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات.

الفرع الأول: تحليل النتائج

1- معيار معدل المردودية المتوسطة:

كشفت النتائج أن المشروع الاستثماري يحقق معدل مردودية متوسطة قدره 39,81 % وهو يفوق معدل الخصم 5,5 % ويعود ذلك إلى أن متوسط النتائج المتوقعة يفوق تكلفة الاستثمار، وعليه فحسب هذا المعيار تم قبول هذا المشروع. إلا أن لهذا المعيار عيوب وهي:

- لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير القيمة الزمنية لوحددة النقد؛
- لا يأخذ بعين الاعتبار حجم المشاريع أو حجم التدفقات ولا فترات استغلالها عند تساوي المعدلات فهو يساوي بين المشاريع الاستثمارية الكبيرة وصغيرة الحجم.

2- معيار فترة الاسترجاع DR:

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول رقم (2-5) أن فترة استرجاع تكلفة المشروع المقدرة بـ6934040,80 دج تكون في السنة الثالثة وتحديدًا بعد 2 سنتين و53 يوم، من خلال جمع التدفقات النقدية المحققة في هذه الفترة. ونلاحظ أن هذه الفترة أقل من عمر المشروع وهذا جيد بالنسبة لصاحب المشروع. وللإشارة لفترة الاسترجاع عيوب تتمثل فيما يلي:

- أنها تتجاهل المكاسب النقدية التي تتحقق بعد فترة الاسترداد، مما قد يترتب عليه بعض القرارات الاستثمارية الخاطئة.

- أنها تتجاهل الاختلال في نمط التدفقات النقدية للفرص الاستثمارية المتاحة نتيجة القيمة الزمنية للنقود.

3- معيار صافي القيمة الحالية VAN:

كشفت النتائج الموضحة في الجدول رقم (2-6) نجد أن المشروع يحقق قيمة حالية صافية موجبة قدرها 13754970,86، ويعني ذلك أن مجموع التدفقات السنوية المحيئة سيغطي نفقة الإستثمار وسيستج عنه فائضا ماليا وبالتالي هذا المشروع مقبول من منظور الجدوى الإقتصادية، لذلك تم تمويله من قبل الوكالة.

4- معيار مؤشر الربحية IP:

من خلال النتائج نجد أن المشروع يحقق مؤشر ربحية قدره 2,9836 وهذه النتيجة تعني أن كل وحدة نقدية مستثمرة في هذا المشروع تدر عائد قدره 0,9836 وحدة نقدية، وبالتالي المشروع الإستثماري مقبول من وجهة نظر الجدوى الإقتصادية، لأن مؤشر الربحية أكبر من الواحد.

5- معيار معدل العائد الداخلي TRI:

من خلال الجدول رقم (2-7) نقول أن المعدلين t_1 و t_2 المساويين 43% و 44% على الترتيب، يحققان الشروط اللازمة لحساب معدل العائد (المردودية) الداخلي، حيث وجدنا نسبة هذا الأخير 43,34 % وهي أكبر من معدل الخصم 5,5 % وبالتالي يكون المشروع الاستثماري مقبول.

6- معيار نقطة التعادل:

كشفت النتائج من خلال الجدول رقم (2-12) أن رقم الأعمال في ارتفاع من سنة إلى أخرى بمعدل 10%، أما فيما يتعلق بمعدل الهامش على تكلفة المتغيرة فهو يرتفع خلال السبع سنوات بنسبة 1%، حيث نجد أن نقطة التعادل بالنسبة للسنة الأولى تساوي 4 499 627,34 دج وهي مستوى النشاط الذي يتساوى عنده رقم الأعمال مع مجموع التكاليف، كما نلاحظ أن رقم الأعمال يفوق هذه النقطة في السنة الأولى وهذا يدل على المشروع في السنة الأولى يحقق أرباح.

أما في السنة الثانية ارتفعت نقطة التعادل إلى 4 607 096,28 دج أي بنسبة قدرها 2 % مقارنة بالسنة الأولى، كما ارتفعت وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها من 39,83 % في السنة الأولى إلى 50,23 %، وهذا يدل على أن المؤسسة تبتعد عن نقطة تعادلها.

وفي السنة الثالثة ارتفعت نقطة التعادل إلى 4 716 977,16 دج بنسبة 2 % مقارنة بالسنة الثانية، وارتفعت كذلك وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها إلى 61,40 %، وهذا يشير إلى استمرار المؤسسة في ابتعادها عن نقطة تعادلها.

واستمر المشروع في تحقيق الارتفاع في نقطة التعادل، حيث وصلت في السنة الرابعة إلى 5 912 685,79 دج، أي بنسبة 25%، وانخفضت بذلك وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها إلى 41,64 %، في هذه السنة اقتربت المؤسسة من نقطة تعادلها. لكن سرعان ما ابتعدت في السنة الخامسة حيث ارتفعت وضعية المؤسسة إلى 50,03 %، بالرغم من ارتفاع نقطة التعادل إلى 6 140 202,55 دج.

أما في السنة السادسة انخفضت نقطة التعادل إلى 4 995 727,87 دج، وارتفعت وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها إلى 102,84 %، وهذا يدل على أنها ابتعدت بالضعف عن نقطة تعادلها مقارنة بالسنة السابقة.

الفصل الثاني: دراسة حالة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لفرع غرداية

وفي السنة السابعة ارتفعت نقطة التعادل إلى 5 181 083,76 دج، واستمرت وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها في الارتفاع، بحيث وصلت إلى 115,14%. وهذا يشير إلى استمرار المؤسسة في ابتعادها عن نقطة تعادلها. وهذا يشير إلى استمرار المؤسسة في ابتعادها عن نقطة تعادلها.

وانطلاقاً من الجدول رقم (2-13) أظهرت النتائج أن نقطة التعادل بالأيام والتي تحدد المدة الزمنية لتغطية رقم الأعمال للتكاليف تختلف من سنة لأخرى، ففي السنة الأولى يصل المشروع إليها بعد 205 يوم من النشاط، وفي السنة الثانية تكون بعد 190 يوم من النشاط، وفي السنة الثالثة 177 يوم، أما في السنة الرابعة فتكون بعد 202 يوم، ثم تنخفض في السنة الخامسة إلى 191 يوم، وتستمر في الانخفاض في السنة السادسة حيث يصل إليها المشروع بعد 141 يوم من النشاط، وأخيراً في السنة السابعة يصل لها المشروع بعد 133 يوم.

من خلال الجدول رقم (2-12) أظهرت النتائج زيادة في التكاليف الثابتة للمشروع الاستثماري بنسبة 4% في السنتين الثانية والثالثة، أما في السنة الرابعة فكانت نسبة الارتفاع في هذه التكاليف 27%، وارتفعت في السنة الخامسة بنسبة 5%، أما في السنة السادسة انخفضت التكاليف الثابتة بنسبة 18%، ثم ارتفعت في السنة السابعة بنسبة 5%.

ويتضح من خلال نفس الجدول أن نقطة التعادل في ارتفاع من السنة الثانية إلى السنة الخامسة، إلا أنه في السنة السادسة انخفضت بنسبة 19%، ويعود ذلك إلى انخفاض التكاليف الثابتة الناجم عن انعدام مخصصات الاهتلاك وانخفاض اشتراكات صندوق ضمان القروض ابتداءً من السنة السادسة، أما في السنة السابعة ارتفعت بنسبة 4%، وبالرغم من الارتفاع الذي شهدته نقطة التعادل إلا أن الزيادة المحققة في رقم الأعمال تسمح للمؤسسة بالابتعاد عن نقطة تعادلها وهذا استناداً إلى مؤشر وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها، وبالتالي يتضح أن المشروع الاستثماري يساهم في تدنئة التكاليف الثابتة للوحدة الواحدة بفعل آلية وفرات الحجم.

كما أظهرت النتائج أن المشروع يحقق مبيعات أعلى من نقطة التعادل خلال عمره البالغ 7 سبع سنوات، وبالتالي تكون فترة استرداد نفقة الاستثمار المقدرة بـ 2 سنتين و 53 يوم أقل من عمر المشروع، كما أن معدل

الفصل الثاني: دراسة حالة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لفرع غرداية

العائد (المردودية) الداخلي يكون موجبا حيث وجدنا نسبته 43,34 %، وعليه هذا المشروع ينتج قيمة حالية صافية موجبة قدرها 13754970,86 دج.

الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

سنقوم في هذا الفصل بإثبات أو نفي صحة الفرضيات التي طرحناها في بداية دراستنا وذلك من خلال النتائج المتوصل إليها التالية:

- يلعب تحليل التعادل دورا هاما في حل العديد من المشاكل خاصة الإنتاجية منها، فهو جزء من تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم و الأرباح، يساهم في تحسين إنتاجية المؤسسة وتحسين نتائج أعمالها في المستقبل.
- يعد تحليل التعادل مستوى النشاط الذي يكون فيه مجموع الإيرادات يغطي مجموع التكاليف، ويمثل أحد التحليلات الهامة التي يمكن من خلالها الحصول على معلومات متعلقة بسلوك التكاليف والأرباح وكيفية تغييرها تبعا لحجم النشاط، ويمكن تحديده محاسبيا وبيانيا. وعليه نقبل الفرضية الأولى.
- أن رقم الأعمال في ارتفاع من سنة إلى أخرى بمعدل 10%، ويفوق نقطة التعادل في كل السنوات السبعة وهذا يدل على أن المشروع يحقق أرباح خلال عمره.
- بما أن المشروع يحقق مبيعات أعلى من نقطة التعادل خلال عمره البالغ 7 سبع سنوات، وبالتالي تكون فترة استرداد نفقة الاستثمار المقدرة بـ 2 سنتين و 53 يوم أقل من عمر المشروع، كما أن معدل العائد (المردودية) الداخلي يكون موجبا حيث وجدنا نسبته 43,34 %، وعليه هذا المشروع ينتج قيمة حالية صافية موجبة قدرها 13754970,86 دج. وعليه نقبل الفرضية الثانية التي تنص على "أن تحليل التعادل يؤثر على دراسة الجدوى الاقتصادية واختيار المشروع الاستثماري الأنسب، من خلال ارتباطه بمعايير اختيار الاستثمارات، وبالتالي فهو يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية".
- أن عملية دراسة الجدوى وسيلة علمية تساعد المستثمر لمعرفة مدى صلاحية المشروع، وذلك لأن دراسة الجدوى تقوم بدراسات التدفقات النقدية المتولدة عن المشروع ومقارنتها بالتكاليف الثابتة والمتغيرة التي سيتحملها المشروع
- تعتمد الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع غرداية في دراستها للجدوى الاقتصادية على معايير اختيار الاستثمارات المتمثلة في معدل المردودية المتوسطة، والقيمة الحالية الصافية ومؤشر الربحية ومعدل

الفصل الثاني: دراسة حالة ممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لفرع غرداية

العائد الداخلي، إلا أن عدم استنادها لتحليل التعادل يجعل دراستها للجدوى الاقتصادية غير كافية، وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة التي تنص على أن " دراسات الجدوى الاقتصادية التي تقوم بها الوكالة تُعد كافية لاختيار أفضل المشاريع الاستثمارية".

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع الاستثماري الممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والمتمثل في إنشاء مخبزة صناعية بولاية غرداية، بالإضافة إلى تحليل التعادل لهذا المشروع، ومن خلال الدراسة التمويلية والتقييم المالي للمشروع تبين لنا أن هذا المشروع مجدي اقتصاديا وماليا، و هذا ما تؤكدته معايير اختيار الإستثمارات كصافي القيمة الحالية الموجب ومعدل العائد الداخلي الذي يفوق معدل الخصم وبالتالي قبول المشروع، وفترة الإسترداد المتمثلة في 2سنتين و53 يوم ومؤشر الربحية الذي يفوق الواحد، ويؤكدته كذلك تحليل التعادل، فالزيادة المحققة في رقم الأعمال خلال السنوات السبعة تسمح للمؤسسة بالابتعاد عن نقطة تعادلها وهذا استنادا إلى مؤشر وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها، وبالتالي يتضح أن المشروع الاستثماري يساهم في تدنئة التكاليف الثابتة للوحدة الواحدة بفعل آلية وفرات الحجم. وهذا ما جعل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع غرداية تقوم بتمويله.

خاتمة

حاولنا في هذا البحث إبراز دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، حيث تمثلت الاشكالية المطروحة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع غرداية؟

وللإجابة على هذا التساؤل استخدمنا كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستعرضنا في الجانب النظري من دراستنا مفاهيم حول دراسة الجدوى الاقتصادية وخصائصها، ثم تناولنا أنواع ومتطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية، و أهمية وتصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية، بالإضافة إلى مشاكلها وصعوباتها، ثم تطرقنا إلى مفاهيم أساسية حول الاستثمار وتصنيفاته، بالإضافة إلى مفهوم المشروع الاستثماري وخصائصه وكذا أهداف المشروع ومراحلها، ثم استعرضنا أهم معايير تقييم المشاريع في ظل حالة التأكد والتي استخدمت في الدراسة التطبيقية، وتناولنا الاطار العام لتحليل التعادل حيث وقفنا على مفهومه وفرضياته وأقسام واستخدامات نقطة التعادل وطريقة حسابه، وأشرنا إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

أما في الجانب التطبيقي للدراسة، فقد قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة صناعية ممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - فرع غرداية خلال فترة 7 سنوات، حيث بينا طريقة الدراسة وأدواتها المستخدمة وخلصنا في الأخير إلى جملة من النتائج التالية:

I - النتائج:

❖ تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية أداة تجنب المستثمر الوقوع في خسائر وضياع في الموارد، فهي تكشف قابلية تنفيذ المشروع من عدمه وذلك من خلال المعايير المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية.

❖ يعد تحليل التعادل مستوى النشاط الذي يكون فيه مجموع الإيرادات يغطي مجموع التكاليف، ويمثل أحد التحليلات الهامة التي يمكن من خلالها الحصول على معلومات متعلقة بسلوك التكاليف والأرباح وكيفية تغيرهما تبعاً لحجم النشاط، كما يلعب تحليل التعادل دوراً هاماً في حل العديد من

المشاكل خاصة الإنتاجية منها، فهو جزء من تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم و الأرباح، يساهم في تحسين إنتاجية المؤسسة وتحسين نتائج أعمالها في المستقبل.

❖ رقم الأعمال في ارتفاع من سنة إلى أخرى بمعدل 10%، ويفوق نقطة التعادل في كل السنوات السبعة وهذا يدل على أن المشروع يحقق أرباح خلال عمره.

❖ نقطة التعادل في ارتفاع من السنة الثانية إلى السنة الخامسة، إلا أنه في السنة السادسة انخفضت بنسبة 19%، ويعود ذلك إلى انخفاض التكاليف الثابتة الناجم عن انعدام مخصصات الاهتلاك وانخفاض اشتراكات صندوق ضمان القروض ابتداءً من السنة السادسة، أما في السنة السابعة ارتفعت بنسبة 4%، وبالرغم من الارتفاع الذي شهدته نقطة التعادل إلا أن الزيادة المحققة في رقم الأعمال تسمح للمؤسسة بالابتعاد عن نقطة تعادلها وهذا استناداً إلى مؤشر وضعية المؤسسة بالنسبة لنقطة تعادلها، وبالتالي يتضح أن المشروع الاستثماري يساهم في تدنئة التكاليف الثابتة للوحدة الواحدة بفعل آلية وفيات الحجم.

❖ بما أن المشروع يحقق مبيعات أعلى من نقطة التعادل خلال عمره البالغ 7 سبع سنوات، وبالتالي تكون فترة استرداد نفقة الاستثمار المقدرة بـ 2 سنتين و 53 يوم أقل من عمر المشروع، كما أن معدل العائد (المردودية) الداخلي يكون موجبا حيث وجدنا نسبته 43,34 %، وعليه هذا المشروع ينتج قيمة حالية صافية موجبة قدرها 13754970,86 دج.

❖ عند تتبع الطريقة المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تقييمها للمشاريع الاستثمارية المقدم لها بغرض التمويل، نلاحظ أنها تعتمد فقط على معايير اختيار الاستثمارات المتمثلة في معدل المردودية المتوسطة، والقيمة الحالية الصافية ومؤشر الربحية ومعدل العائد الداخلي، وبذلك فهي تعتبر أن المشروع ينشط في بيئة أكيدة، وهذا ما يتنافى مع الواقع العملي، الأمر الذي يتطلب اعتماد أساليب أكثر دقة تأخذ بعين الاعتبار ظروف المخاطرة. كما أن الوكالة لا تستند في دراستها للمشاريع الاستثمارية أسلوب تحليل التعادل.

II- الإقتراحات:

من خلال نتائج دراستنا يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

- اقتراح استخدام تحليل التعادل من قبل الوكالة عند دراسة الجدوى؛

- لا بد على صاحب المشروع مراعاة الدقة في تقدير العوائد المتوقعة من الاستثمار والتكاليف الممكن تحملها وكذا التدفقات الناتجة؛
- ضرورة التوسع في استخدام معايير التقييم التي تتعلق بعدم التأكد والمخاطرة.

III - آفاق الدراسة:

يمكننا اقتراح مواضيع تكون مكتملة لهذه الدراسة وبداية انطلاق لدراسات أخرى مستقبلية والتي نذكر منها ما يلي:

- إعادة الدراسة في ظل حالة عدم التأكد، بحيث تتم دراسة دور تحليل التعادل في تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية في ظل عدم التأكد؛
- دراسة الجدوى كأداة لترشيد القرار الاستثماري في ظل حالة عدم التأكد؛
- أثر تمويل المشاريع الاستثمارية على تحليل التعادل.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهبية بن عبد الرحمان، التسيير المالي (الادارة المالية)، الثالثة، دار زائل للنشر والتوزيع، 2020.
- 2- بكاي أحمد، سعيداني محمد السعيد، عجيلة محمد، معايير اختيار الاستثمارات والتقييم المالي للمؤسسات (مدخل النظري والتطبيقي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2022.
- 3- بهاء الدين أمين، دراسات الجدوى الاقتصادية (دليل المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال والأكاديمين والاستثماريين والطلاب)، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2013.
- 4- جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز علمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2011.
- 5- رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
- 6- زينب صالح الأشوح، دراسة جدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مدينة النصر، القاهرة، مصر، 2016.
- 7- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاقتصادية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 8- شقيري نوري، صالح طاهر الزرقان، وسيم محمد الحداد، مهند الدويكات، إدارة الإستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 9- عبد العزيز السيد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية الإستثمارية مع تطبيقات بإستخدام ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية التجارة، جامعة القاهرة

2012MSEXCEL 2007

- 10- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتحاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.
- 11- علي يوسف، منذر مرهج، تقييم المشاريع و دراسة الجدوى، الإجارة في ثقافة المعلومات، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
- 12- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2015.
- 13- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح اسماعيل، عبد اللطيف الصيفي، طارق مصطفى الشهاوي، أساسيات الادارة المالية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2019.
- 14- معوج هوارى، بهناس عباس، أحمد مجدل، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013 .

II- البحوث الجامعية:

- 1- أفكار زهير عبد الحسين، دراسة الجدوى الإقتصادية لمشروع تعبئة وتغليف التمور في محافظة كربلاء، شهادة ضمن متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في اقتصاديات الإستثمار ودراسات الجدوى، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإقتصاد، جامعة كربلاء، 2020 .
- 2- بن لبيوض نور الهدى، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم مشاريع الإستثمارية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة البويرة، السنة الجامعية 2018/2017.
- 3- بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص بحوث عمليات وتسيير المؤسسة، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010/2009
- 4- بوصيد شيماء، أهمية دراسة الجدوى المالية في تقييم مشاريع الإستثمارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة أم البواقي، سنة الجامعية 2021/2020.

- 5- تمجددين نور الدين، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل المشروعات القطاع الخاص، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2019/2018
- 6- حمودة نصيرة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرار الاستثمار بالمشاريع الصغيرة والمصغرة (دراسة حالة عدد من المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016/2015.
- 7- زحوفي نور الدين، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة إنشاء سوق الجملة للخضر وفواكه بعين الدفلى)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2014/2013.
- 8- زهية حوري، تقييم المشروعات في بلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
- 9- فتحي خن، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الإستثمارية، دراسة حالة للمشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب ANSEJ، فرع بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم الإقتصادية، 2013/2012.
- 10- مها عبد الستار عبد الجبار، أثر الجدوى الإقتصادية للمشاريع الإستثمارية في التطوير التنظيمي في فنادق الدرجة الأولى بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياحية 2023.

III- المقالات المنشورة:

- 1- عثمانى أحسين، تقارير يزيد، استخدام أسلوب تحليل التعادل المتقدم، اتخاذ القرارات التشغيلية في المؤسسة الإقتصادية، دراسة ميدانية لمشروع صناعة الأنايب، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، مجلة البحوث ودراسات العلمية، العدد 12 جوان 2018.
- 2- شيماء رشيد محسين، وسن سعدون عحس العبودي، دور دراسة الجدوى الإقتصادية في اتخاذ القرار الإستثماري، حالة دراسية (مشروع دواجن لإنتاج بيض المائدة نموذجاً)، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد (34)، حزيران 2020.

- 3- عبد الرزاق الساكني، علي يوسف، الإتجاهات المعاصرة لتحليل العلاقة بين تكلفة وحجم والربح(نقطة التعادل)، جامعة أربد الأهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثالثون 2012.
- 4- عفاف لومازية، زهية خياري، استخدام أسلوب تحليل التعادل في تحليل حساسية ربحية المشاريع الإستثمارية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه الأخضر، الوادي، الجزائر، العدد 2، 2018.
- 5- سليمان محمد، لقلطي الأخضر، قراءة في نظرية تحليل التعادل بين الواقع وإمكانية التطبيق، مجلة الحقوق وعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 35(01)، جامعة جلفة.
- 6- بن شاعة وليد، علماوي أحمد، بن أوزينة بوحفص، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الإستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، العدد 23، 2019/11/2.
- 7- ياسر محمد أبو عيد، أحمد علي أحمد، صعوبات إعداد الجدوى الاقتصادية في فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 17(1)، جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا، 2016.
- 8- الحاج عرابة، محمد زرقون، أهمية حساب نقطة التعادل في المنظمات الخدمية غير الربحية الجزائرية، دراسة حالة جمعية أمل المستقبل بتقرت، ولاية ورقلة، الجزائر، 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1-Shortridge, A .D. (2004). The use of break-even analysis in the budgeting process. Journal of Business and Economic Research, 2(6), 15-22
- 2-Tariq,B,& Ahmad,s.(2018).A muti-criteria decision-making approach for break-even analysis using fuzzy soft set theory.journal of intelligent & fuzzy system,34(6).
- 3- D Alfonso , D(2018).Application of break-even analysis in healthcare institution. Mediterranean journal of social sciences, 9(5),207-214.

- 4- Aljafari, F, Alghazali, A, & Chakraborty, S. (2015). Economic feasibility study of solar power plant in Libya using break-even analysis. *International Journal of Renewable Energy Research*, 5(1) ,231-236.
- 5- Allen, G. (2002). Break-even analysis revisited. *Management Quarterly*, 3(1) ,1-7.
- 6- Dastgir,H.R(1992).Break-even analysis for single-product firms revisited. *The Engineering Economist*,37(1),63-79
- 7- Niamul, k,(2016).optimizing Break-even analysis and Activity-Based costing. *international journal of economics,commerce and Managemet*,4(5),69-78.
- 8- Faroop,M,arif,s,khan,s,Ali,s,&Hameed,s,(2016)Break-even analysis as a decision-making tool: a review of literature and a proposed model. *pakistan journal of commerce and social sciences*,10(2),341-354
- 9- Khouja, M. R. (1999). Breakeven analysis and decision making. *The Engineering Economist*, 44(2), 105-122.
- 10- D Alfonso , D(2018).Application of break-even analysis in healthcare institution. *Mediterranean journal of social sciences*, 9(5),207-214.

الملاحق

الملحق رقم 1: هيكل التمويل

**(D.2) Structure de
Financement**

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	5%	346 702,04
Numéraires		346 702,04
Nature		0,00
PNR Classique	25%	1 733 510,20
Crédit Bancaire	70%	4 853 828,56
TOTAL	100%	6 934 040,80

**(D.3) Tableau
d'amortissement du
crédit Bancaire:**

Montant du crédit	4 853 828,56						
Durée du crédit (en semestre)	13,00						
Taux d'intérêt bancaire	5,5%						
Taux de bonification	100%						
Taux d'intérêt réel	0,00%						
Rubrique	SEMESTRE 1	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6
Principal	0,00	0,00	970 765,71	970 765,71	970 765,71	970 765,71	970 765,71
Reste à rembourser (encours)	4 853 828,56	4 853 828,56	4 853 828,56	3 883 062,85	2 912 297,14	1 941 531,42	970 765,71
Intérêts Bancaires bonifiés	0,00	133 480,29	266 960,57	213 568,46	160 176,34	106 784,23	53 392,11
Cotisation au FG	8 494,20	16 988,40	16 988,40	13 590,72	10 193,04	6 795,36	3 397,68
Cotisation à verser	76 447,80						

الملحق رقم 2 : الاستهلاكات الشهرية

Agence :	GHARDAIA	Antenne:	GHARDAIA	N° Dossier:	47010010136
Date inscription en ligne:	20/09/2021	Date de validation de l'inscription en ligne:	27/09/2021	Date d'établissement Business Plan:	16/03/2022
Nom et Prénom(s) Accompagnateur(trice):		Zone:	Sud	Nom et Prénom du Gérant	
Nomenclature:	C.N.R.C	Code:		Forme juridique:	PERSONNE MORALE
Activité:	BOULANGERIE INDUSTRIELLE			Secteur:	INDUSTRIE

Resultat Net Exercice	1 403 816,35	1 835 247,55	2 324 246,92	1 997 774,29	2 519 046,90	4 254 990,52	4 987 309,99
-----------------------	--------------	--------------	--------------	--------------	--------------	--------------	--------------

Consommation de l'exercice par Mois:

Matières Premières, Fournitures, Emballages:	100 000,00
Electricite, Eau, Gaz, Tel:	14 000,00
Carburant:	10 000,00
Assurance:	5 166,50
Loyer:	35 000,00
Entretien Matériel:	10 000,00
Publicité:	
Transport:	20 000,00

Chiffres d'affaires Prévisionnel

Nombre de jour /mois	26	Nombre de mois	11
	Nombre Jours/an	CA / Jours	Montant
Ventes marchandises	286		0,00
Production vendue	286	22000	6 292 000,00
prestations fournies	286	0	0,00
Chiffre d'affaires			6 292 000,00

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7
Ventes marchandises	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		0,00
Production vendue	6 292 000,00	6 921 200,00	7 613 320,00	8 374 652,00	9 212 117,20	10 133 328,92	11 146 661,81
prestations fournies	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Chiffre d'affaires	6 292 000,00	6 921 200,00	7 613 320,00	8 374 652,00	9 212 117,20	10 133 328,92	11 146 661,81
Evolution	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%

Consommation de l'exercice:

	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7
Achats consommés	1 364 000,00	1 432 200,00	1 503 810,00	1 579 000,50	1 657 950,53	1 740 848,05	1 827 890,45
Evolution	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%
Services extérieurs et autres	841 998,00	875 677,92	910 705,04	947 133,24	985 018,57	1 024 419,31	1 065 396,08
Evolution	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%	4,00%

الملحق رقم 3 : رواتب المستخدمين والمصاريف الاجتماعية

Charges du personnel:

Nombre associés y compris le gérant	1	Salaires associés	45 000,00				
Nombre employés	3	Salaires employés	30 000,00				
Nombre Total	4	Dont handicapé	-	Dont femme	-		
Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7
Salaires associés	680 400,00	694 008,00	707 888,16	722 045,92	736 486,84	751 216,58	766 240,91
Salaires employés	453 600,00	462 672,00	471 925,44	481 363,95	490 991,23	500 811,05	510 827,27
Evolution annuelle	2,00%	2,00%	2,00%	2,00%	2,00%	2,00%	2,00%
Frais du personnel	1 134 000,00	1 156 680,00	1 179 813,60	1 203 409,87	1 227 478,07	1 252 027,63	1 277 068,18
Cotisations CASNOS	210 572,45	275 287,13	348 637,04	299 666,14	377 857,03	638 248,58	648 000,00

(D.4) BILAN D'OUVERTURE الملاحق رقم 4 : الميزانية الافتتاحية

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)		CAPITAUX PROPRES	346 702,04
<i>Immobilisations Incorporelles</i>			
Frais d'établissement	100 000,00		
Logiciel, Licences,,,	0,00		
<i>Immobilisations Corporelles</i>			
Equipements de production	6 545 595,00		
Outillages	0,00		
Materiel Roulant	0,00		
Matériel et mobilier de bureau	0,00		
Materiels informatiques	0,00		
Aménagement	0,00		
Frais d'installation	0,00		
Cheptel	0,00		
Autres immobilisations	0,00		
ACTIF COURANT			
STOCKS ET ENCOURS			
Matieres Premières (et Fournitures)	0,00		
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES		PASSIFS NON COURANTS	
Frais de la location	0,00	Emprunts auprès des établissements de crédit	4 853 828,56

DISPONIBILITES ET ASSIMILES		Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique)	1 733 510,20
Banque (cotisation fonds de garantie)	76 447,80	Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO)	0,00
Banque (Assurance)	61 998,00		
Banque (Fonds de roulement, formation, transitaire)	150 000,00		
T O T A L	6 934 040,80	T O T A L	6 934 040,80

TCR PREVISIONNELS الملحق رقم 5 : جدول حسابات النتائج التقديرية

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7
VENTES ET PRODUITS ANNEXES	6 292 000,00	6 921 200,00	7 613 320,00	8 374 652,00	9 212 117,20	10 133 328,92	11 146 661,81
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS							
PRODUCTION IMMOBILISEE							
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION							
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	6 292 000,00	6 921 200,00	7 613 320,00	8 374 652,00	9 212 117,20	10 133 328,92	11 146 661,81
Achats consommés	1 364 000,00	1 432 200,00	1 503 810,00	1 579 000,50	1 657 950,53	1 740 848,05	1 827 890,45
Services extérieurs et autres consommations	841 998,00	875 677,92	910 705,04	947 133,24	985 018,57	1 024 419,31	1 065 396,08
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	2 205 998,00	2 307 877,92	2 414 515,04	2 526 133,74	2 642 969,09	2 765 267,36	2 893 286,54
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	4 086 002,00	4 613 322,08	5 198 804,96	5 848 518,26	6 569 148,11	7 368 061,56	8 253 375,28
Charges de personnel	1 344 572,45	1 431 967,13	1 528 450,64	1 503 076,02	1 605 335,10	1 890 276,21	1 925 068,18
Impôts, taxes et versements assimilés (IFU/TAP)	0,00	0,00	0,00	1 004 958,24	1 105 454,06	1 215 999,47	1 337 599,42
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 741 429,55	3 181 354,95	3 670 354,32	3 340 484,01	3 858 358,94	4 261 785,88	4 990 707,67
Autres produits opérationnels							
Autres charges opérationnelles							
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	1 329 119,00	1 329 119,00	1 329 119,00	1 329 119,00	1 329 119,00	0,00	0,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions							

V-RESULTAT OPERATIONNEL	1 412 310,55	1 852 235,95	2 341 235,32	2 011 365,01	2 529 239,94	4 261 785,88	4 990 707,67
Produits financiers							
Charges financières	8 494,20	16 988,40	16 988,40	13 590,72	10 193,04	6 795,36	3 397,68
VI-RESULTAT FINANCIER	-8 494,20	-16 988,40	-16 988,40	-13 590,72	-10 193,04	-6 795,36	-3 397,68
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	1 403 816,35	1 835 247,55	2 324 246,92	1 997 774,29	2 519 046,90	4 254 990,52	4 987 309,99
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires							
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	6 292 000,00	6 921 200,00	7 613 320,00	8 374 652,00	9 212 117,20	10 133 328,92	11 146 661,81
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	4 888 183,65	5 085 952,45	5 289 073,08	6 376 877,71	6 693 070,30	5 878 338,40	6 159 351,82
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 403 816,35	1 835 247,55	2 324 246,92	1 997 774,29	2 519 046,90	4 254 990,52	4 987 309,99

TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	6 292 000,00	6 921 200,00	7 613 320,00	8 374 652,00	9 212 117,20	10 133 328,92	11 146 661,81
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	4 888 183,65	5 085 952,45	5 289 073,08	6 376 877,71	6 693 070,30	5 878 338,40	6 159 351,82
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 403 816,35	1 835 247,55	2 324 246,92	1 997 774,29	2 519 046,90	4 254 990,52	4 987 309,99
Elements extraordinaires (produits) (à préciser)							
Elements extraordinaires (charges) (à préciser)							
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
IBS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 403 816,35	1 835 247,55	2 324 246,92	1 997 774,29	2 519 046,90	4 254 990,52	4 987 309,99
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)							
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	1 403 816,35	1 835 247,55	2 324 246,92	1 997 774,29	2 519 046,90	4 254 990,52	4 987 309,99
Dont part des minoritaires (1)							
Part du groupe (1)							